

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

أهمية التوريق في معالجة مخاطر السيولة في البنوك التجارية  
دراسة نقدية تحليلية على عينة من البنوك التجارية لولاية أدرار

إشراف الأستاذة

د. عياد ليلي

إعداد الطالبتين

بولغيتي سعيدة

بن قدور سماح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
د/ عياد ليلي	أستاذة محاضرة ب-	جامعة أدرار	مقررا
د/ بريشي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ-	جامعة أدرار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2017/2016م

# شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على محمد النبي الكريم وعلى اله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

نتقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان إلى مقام أستاذتنا ومشرفتنا الدكتورة "عياد ليلي" لتفضيها بالإشراف على هذه الرسالة ولجهدا المبذول لإتمام هذا العمل.

وشكرنا موجه إلى مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعمالهم لنخص بذكر الأستاذ "العصب عبد القادر" ومدير بنك الخليج الجزائري، والأستاذين "عبد الرحيم رضا وباحمو زوبير" على موافقتهم لإجراء الدراسة الميدانية ومساعدتهم لنا لأجل إتمام الجانب الميداني من هذه الدراسة.

لنتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على هذه المذكرة وإدلائهم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، والشكر موصول إلي جميع من ساعدونا من أساتذة وزملاء والزميلات في إنجاز هذا العمل حتى ولو بكلمة طيبة نابغة من قلب صادق، نسأل الله عز وجل أن يجزيهم عنا كل الخير.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل قارئه وان يتقبله في ميزان الحسنات، إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

# الإهداء

إلى كل من آمن بالله ربا و بالإسلام ديناً و بمحمد صلى الله عليه و سلم نبيا ورسولا

و إلى كل من أفنى عمره خدمة في طلب العلم و المعرفة

إلى كل من علمني حرفاً من معلمين في الطور الابتدائي و الأساتذة في الطور المتوسط  
وأساتذة ثانوية " محمد الشرف مساعديّة " و الأساتذة في جامعة أدرار و كل عمال بنكي BADR و AGB بأدرار الذين لن  
يترددوا بتقديم لنا كل المعلومات الخاصة بموضوع بحثنا

إهداء خاص دائماً و أبداً للوالدين الكريمين على دعمهما لي المعنوي و المادي لأجل الوصول  
إلى هذا المستوى و إلى كل أخوتي الذين وقفوا معي وساندوني لكم جزيل الشكر دون أن أنسى أختي الفاضلة "زينب"  
و أبناءها و كل عائلة زوجها دون إستثناء

و إهداء ملئ بالمحبة و الإحترام إلى أعمامي ( ابراهيم ، توهايمي ، عبد العزيز ) و عمتي الزهرة و كل أبنائهم كل واحد  
بأسمه و دون أن أنسى أخوالي و خالاتي بعيدهم و قريبتهم و كل أبنائهم

هذا العمل المتواضع أهديه كذلك إلى جدي و جدتي في زاوية الدباغ و جدي في المنبوعة

دون أن ننسى إهداء بأسمى عبارات الحب و الوفاء إلى أصدقاء الدرب و زميلات الدراسة كل واحدة بأسمها و خاصة  
صديقتي الغالية " سماح " التي شاركتني في إنجاز هذه المذكرة

ولا أنسى أيضاً أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى الأستاذة الدكتورة " عياد ليلي " التي أشرفت عليه و لم تخبل علينا بأي  
ملاحظات و مساعدات جزاكي الله كل خير

إهداء أردت به أن يصل إلى أناس و وقفوا معي و دعموني دعماً كبيراً مكانهم في القلب فهؤلاء نعمة من الله وأخص بالذكر  
أحمد بولغيتي " و كل أفراد عائلته الكريمة، وكذا كل متكونين ولاية أدرار بمعهد الرائد فراج تلمسان

إهداء أخير إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة وأولئك الذين أحببتهم في الله و جمعني بهم و كل من حملهم قلبي و لم تحملهم  
ورقتي

سعيدة

## إهداء

أهدي عمرة جهدي إلى:

أفرادك في الوجود أمي وأبي حفظهما الله اللذين غمراني بدعائهم

وشجعوني على المواصلة

روح جدي وجدتي عليهما رحمة الله

كل أفراد عائلة بن قدور وأخص بالذكر أختي الغالية حورية

كل أعمامي وعماتي

خالي العزيز وخالتي كلا بإسمه وكل من يحمل لقب أحميدي

من شاركتني هذا العمل بإخلاص

من عرفني بهم الحي الجامعي صديقاتي العزيزات

كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

## سماح

الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	البسمة
	شكر و عرفان
	الإهداءات
IV-I	فهرس المحتويات
V	قائمة المختصرات
VI	فهرس الأشكال
VII	فهرس الجداول
VII	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة
31-8	<b>الفصل الأول: قراءة عامة حول التوريق</b>
8	<b>تمهيد</b>
16-9	<b>المبحث الأول: عملية التوريق، النشأة، التعريف، والخصائص</b>
10-09	المطلب الأول: عملية التوريق النشأة والتطور
11-10	المطلب الثاني: تعريف آلية التوريق
16-12	المطلب الثالث: أنواع التوريق والعناصر الرئيسية في عقد التوريق
15 -12	الفرع الأول: أنواع التوريق
16 -15	الفرع الثاني: العناصر الرئيسية في عقد التوريق
24-17	<b>المبحث الثاني: ميكانيزمات التوريق</b>
20-17	المطلب الأول: أطراف وشروط عملية التوريق
19 -17	الفرع الأول: أطراف عملية التوريق
20	الفرع الثاني: شروط عملية التوريق
22-20	المطلب الثاني: أركان التوريق
24-22	المطلب الثالث: أساليب وإجراءات عملية التوريق
23 -22	الفرع الأول: أساليب عملية التوريق
24 -23	الفرع الثاني: إجراءات عملية التوريق
30-25	<b>المبحث الثالث: أهمية عملية التوريق ومتطلبات نجاحه</b>
27-25	المطلب الأول: أهمية ودوافع عملية التوريق

26 -25	الفرع الأول: أهمية عملية التوريق
27 -26	الفرع الثاني: دوافع عملية التوريق
28-27	المطلب الثاني: متطلبات نجاح عملية التوريق
30-28	المطلب الثالث: مزايا وعيوب عملية التوريق
29 -28	الفرع الأول: مزايا عملية التوريق
30 -29	الفرع الثاني: عيوب عملية التوريق
<b>31</b>	<b>خلاصة الفصل</b>
<b>59-33</b>	<b>الفصل الثاني: مدخل عام حول مخاطر السيولة المصرفية</b>
<b>33</b>	<b>تمهيد</b>
<b>40-34</b>	<b>المبحث الأول: المخاطر المصرفية</b>
35-34	المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية
38-35	المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية
40-39	المطلب الثالث: الخطوات والإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية
40 -39	الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر
40	الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر
<b>53-41</b>	<b>المبحث الثاني: تقييم مخاطر السيولة المصرفية</b>
48-41	المطلب الأول: أساسيات حول السيولة المصرفية وإدارتها
43-41	الفرع الأول: ماهية السيولة (النظرية والمفهوم
44-43	الفرع الثاني: مكونات السيولة
48 -44	الفرع الثالث: إدارة السيولة
52-48	المطلب الثاني: المؤشرات المالية المستخدمة لقياس السيولة في البنوك
49 -48	الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي
50 -29	الفرع الثاني: نسبة السيولة العامة
50	الفرع الثالث: نسبة الإحتياطي القانوني
52 -51	الفرع الرابع: نسبة السيولة القانونية
53-52	المطلب الثالث: أساليب قياس مخاطر السيولة في المصارف
<b>58-54</b>	<b>المبحث الثالث: دور التوريق في معالجة مخاطر السيولة</b>
56-54	المطلب الأول: إسهامات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية
54	الفرع الأول: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة (مبادئ بازل 3)

56 -55	الفرع الثاني: قياس وإدارة مخاطر السيولة
57-56	المطلب الثاني: التوريق آلية فعالة في معالجة مخاطر السيولة
58-57	المطلب الثالث: عثرات آلية معالجة التوريق
59	خلاصة الفصل
80-61	الفصل الثالث: قراءة تحليلية لعملية التوريق ودورها في معالجة مخاطر السيولة "عينة من البنوك لولاية أدرار نموذجا"
61	تمهيد
70-62	المبحث الأول: آلية التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار BADR
64-62	المطلب الأول: التعريف ببنك BADR والهيكل التنظيمي له
63 -62	الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
64 -63	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار
70-65	المطلب الثاني: مجالات استعمال آلية التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (منتجات عمليات التوريق)
70	المطلب الثالث: مزايا وعيوب استعمال التوريق بالنسبة لبنك BADR
75-71	المبحث الثاني: آلية التوريق في بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212
73-71	المطلب الأول: التعريف ببنك AGB والهيكل التنظيمي له
72 -71	الفرع الأول: لمحة عن نشأة وتطور بنك الخليج
73	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة أدرار
74	المطلب الثاني: مجالات استعمال آلية التوريق في بنك الخليج الجزائر (منتجات عملية التوريق)
75	المطلب الثالث: مزايا وعيوب استعمال آلية بالنسبة لبنك الخليج الجزائر (AGB)
80-76	المبحث الثالث: جدوى وتقنيات تخفيض مخاطر آلية التوريق في البنكين
76	المطلب الأول: جدوى آلية التوريق في كل من بنك BADR و AGB
78-77	المطلب الثاني: تقنيات تخفيض مخاطر آليات التوريق لدى البنكين
77	الفرع الأول: الضمانات الداخلية
78	الفرع الثاني: الضمانات الخارجية
79-78	المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية
80	خلاصة الفصل
84-82	خاتمة



90-86	قائمة المراجع
-	الملاحق

## قائمة المختصرات

الرمز	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
BADR	Banque Algérienne de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
SPV	Special Puro Vehicle	المؤسسة ذات الغرض الخاص
FHLB	Federal Home Loan Bank	البنك الفيدرالي لتمويل السكن
MBS	Securities Secured Mortgage	الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري
SMF	Secondary Mortgage Fasility	نظام التسهيلات المالية
FHLMC	Fedral Home Loan Mortagage Corporation	مؤسسة رهن قروض المنازل الاتحادية
FE	Financial Engineerring	الهندسة المالية
PCK	Project Compagne Kuwait	المجموعة الكويتية للأعمال

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	الأطراف المتداخلة في عملية التوريق	1
40	خطوات إدارة المخاطر المصرفية	2
45	التدفقات النقدية الداخلة والخارجة	3
47	السيولة لمقابلة سحب الودائع بأنواعها	4
48	السيولة من أجل تلبية القروض والسلفيات	5
64	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار 252	6
66	رسم بياني لمختلف الرهونات المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار 252 لسنة 2013	7
68	رسم بياني لمختلف الرهونات المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار 252 لسنة 2014	8
69	رسم بياني لمختلف الرهونات المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار 252 لسنة 2015	9
73	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212	10

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	مختلف الرهونات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار لسنة 2013	1
67	مختلف الرهونات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار لسنة 2014	2
69	مختلف الرهونات على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار لسنة 2015	3
74	أنواع الرهونات على مستوى بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212	4

## قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملحق
1	عقد تخصيص رهن عقاري
2	قيد رهن: عقاري قانوني درجة أولى (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)
3	وصل تسجيل رهن سيارة
4	عقد فتح اعتماد مع قيد لامتياز رهن حيازي على الآلات وعتاد تجهيز (شخص معنوي)
5	سند الدين
6	قيد رهن: عقاري قانوني من الدرجة الأولى (بنك الخليج الجزائر)

تقرئة

لقد كانت الحاجة دائما منطلق للتطویر والابتكار في جميع مجالات الحياة ، ومن بينها المجال المصرفي الذي يعتبر من المجالات الحساسة في أي مجتمع ، نظرا لأهمية الخدمات المصرفية ، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تغيرات ، ومرت بعدة مراحل منذ بداية نشاطها الذي كان يقتصر على القيام بعمليات الإقراض والإيداع، ولاشك بأن للتطورات الاقتصادية دور في تحديث الأنشطة والآليات البنكية ، وهذا جاء نتيجة للتحرير المالي ورفع القيود عن نشاط البنوك والتطور التكنولوجي وكذا المنافسة، كل هذا أسفر عن ظهور أدوات وأوراق مالية مبتكرة تساعد على تلبية احتياجات كل من التمويل والاستثمار ، ومن بين هذه الأدوات نجد آلية التوريق التي تعتبر من بين الأدوات المالية الحديثة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، حيث كان ظهور هذه الآلية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية كابتكار مالي جديد يساعد على خدمة كل من المؤسسات المالية والبنوك ، وقد استعملت آلية التوريق كحل لأزمة المديونية العالمية ولتفعيل قانون الرهن العقاري، وذلك لتحويل أصول مالية غير سائلة إلى أصول مالية سائلة وكذا تدبير الأموال اللازمة للإقراض في أوقات الأزمات، واستخدم التوريق أيضا كأداة لتحويل المخاطر ويظهر ذلك في توريق الديون المشكوك في تحصيلها.

### أولا: الإشكالية الرئيسية

انطلاقا من الطرح العلمي حول هذا الموضوع يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يباهم التوريق في معالجة مخاطر السيولة البنكية؟

### الإشكاليات الفرعية

حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لا بد من طرح أسئلة فرعية على النحو التالي:

- كيف يمكن للتوريق تأدية وظائفه بشكل يسمح له بتوفير السيولة الكافية داخل البنوك

- هل التوريق وسيلة كافية لحل مشكل التمويل داخل المصارف التجارية؟

- هل يؤدي التوريق كآلية وظيفة حيوية في معالجة مخاطر السيولة المصرفية؟

### ثانيا: الفرضيات

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات كما يلي:

✚ التوريق يؤدي إلى توفير السيولة الكافية للبنوك التجارية وبالتالي الزيادة في القدرات التمويلية لها.

✚ يعالج التوريق المخاطر في السيولة البنكية بصفة تامة.

لا يمكننا اعتبار التوريق أداة فعالة وكافية لمعالجة مخاطر السيولة المصرفية.

### ثالثا: أهمية البحث

يكتسب الموضوع أهميته من خلال:

تحليل مشكلة أساسية والمتمثلة في السيولة البنكية وسبل معالجتها، ونظرا لما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات جعلها دائما عرضة لعدة مخاطر، لهذا جاءت هذه الورقة البحثية لتبين ما هي الوسائل والآليات التي يمكن اعتمادها لمواجهة المخاطر في البنوك التجارية، ومن بين هذه الآليات نجد آلية التوريق والتي تعتبر من بين الآليات المستحدثة والذي انتشر استعمالها بشكل واسع في وقت وجيز، لذا سنحاول إبراز أهمية هذه الآلية وكيف ساهمت في معالجة مخاطر السيولة البنكية.

### رابعا: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعريف بآلية التوريق كأداة حديثة من أدوات الهندسة المالية وتوضيح أنواعها وأبرز خصائصها.
- محاولة معرفة دوافع اللجوء إلى آلية التوريق وما هي متطلبات نجاحها في إدارة المخاطر المالية.
- إبراز مختلف المخاطر المصرفية وآلية التحكم فيها.
- إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة مختلف المخاطر المصرفية.
- توضيح مدى مساهمة التوريق في معالجة مخاطر السيولة في البنوك التجارية من خلال الدراسة الميدانية عن طريق جمع للإحصائيات اللازمة وتحليلها.
- إلقاء نظرة عامة حول موضوع التوريق والدور الذي يلعبه في إدارة مخاطر السيولة المصرفية.
- تحليل ما إذا كان التوريق كأداة لمعالجة مخاطر السيولة كافٍ في هذا السياق.

### خامسا: أسباب اختيار الموضوع

إن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع متعددة من بينها:

- نقص الدراسات في هذا الميدان.
- إثراء الجانب الأكاديمي الذي يمثل هذه الأبحاث في هذا التخصص بالذات.
- الحداثة التي يتصف بها هذا الموضوع وعلاقته المباشرة المرتبطة بالتخصص.



## سادسا: الدراسات السابقة للموضوع

تناولت هذه الدراسة العديد من الأبحاث المقدمة في رسائل الدكتوراه والماجستير وبعض الكتب حيث تم ترتيبها ترتيبا زمنيا.

- دراسة الباحث محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد (2005)، بعنوان: "بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق"، الإسكندرية مصر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دراسة أسواق المال ودورها في المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هي أن عملية تخصيص الموارد بشكل أمثل، هو الذي يلعب دور رئيسي لأهم القرارات في اقتصاد أي دولة.

- دراسة الباحث محمد سعيد أنور سلطان (2005)، بعنوان: "إدارة البنوك" الإسكندرية مصر، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخدمات المالية التي تقدمها المصارف والحرص على مجابهة وتسيير هذه الأخطار التي تتعرض لها، وأهم نتائج هذه الدراسة تحديد طرق ووسائل لإدارة الأعمال اليومية داخل المنظومة البنكية.

- دراسة الباحث عمار بوظكوك (2007-2008)، مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان: "دور التوريق في نشاط البنك حالة بنك التنمية المحلية" جامعة منتوري قسنطينة، هدفت هذه الدراسة على تأكيد أهمية التوريق في أداء العمل المصرفي وفي معالجة مشكلة السيولة وتسيير مخاطر القروض، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن التوريق يؤدي إلى تحقيق مزايا للاقتصاد بصفة عامة، وهي توسيع نشاط أسواق المال واستحداث أدوات جديدة للمستثمرين وتجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات.

- دراسة الباحثين عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياص (2008)، بعنوان: "أسواق المؤسسات المالية" مصر، وهدفت هذه الدراسة إلى ضرورة وجود الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل السوق المالي وحماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال، ومن أهم النتائج كانت هو أن السوق المالي أحد القنوات المهمة في الاقتصاد لإحداث التوازن وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تجسيد جملة من المشاريع الحقيقية لتستوفي التمويل اللازم لها.

- دراسة الباحث محمد عبد الخالق (2010)، بعنوان: "الإدارة المالية والمصرفية" عمان الأردن، وهدفت هذه الدراسة على تأكيد أهمية الإدارة المالية والمصرفية في نجاح المؤسسات التي تتعامل في أمور المال وأهم النتائج المتوصل إليها هو أنه لا بد من وضع الاستراتيجيات الخاصة بالخدمات المصرفية لضمان ما يرغب فيه الزبون، وكذا تحقيق أهداف المؤسسات المالية لأجل إمكانيتها في المنافسة.

- دراسة الباحثة سرارمة مريم (2011-2012)، مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان: دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 "دراسة تحليلية" جامعة منتوري قسنطينة، هدفت هذه الدراسة إلى

التعريف بالمشنقات المالية وتقنية التوريق ومختلف منتجاتها وفوائدهما ، مع توضيح المخاطر التي تغطيهم، والتي تحدثها هذه الأدوات ، وأهم النتائج التي توصلت لها الباحثة هي أن سوء استخدام هذه المنتجات وعدم دراية المتعاملين بمدى تعقدها ج علها من أهم وأبرز الأسباب التي أدت إلى إحداث الأزمة المالية العالمية لسنة 2007.

- دراسة الباحثة حياة نجار ( 2014)، قدمت كأطروحة دكتوراه بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية - جامعة فرحات عباس سطيف، وهدفت هذه الدراسة على التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها، وأهم ما توصلت لها الباحثة هو أن البنوك العمومية الجزائرية تفتقر إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.

- دراسة الشيخ الدكتور عجيل جاسم النشمي قدمت كورقة بحثية في الدورة التاسع عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في منظمة المؤتمر الإسلامي بعنوان: التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما، دولة الإمارات المتحدة العربية، وهدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين منتجين التوريق والتصكيك من حيث الفكرة والتأصيل والهيكل والآثار.

#### سابعاً: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية للبحث من تاريخ 2016/11/03 إلى غاية 2017/01/25.

الحدود المكانية: وتمثلت في دراسة ميدانية عن مصرفين وهما (بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار - بنك الخليج الجزائر بأدرار) وذلك لتوفير المعلومات اللازمة للبحث عن المعلومات المتعلقة بآلية التوريق وأهميته في معالجة مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية.

الحدود البشرية: تمت المقابلات مع كل من رئيس مصلحة التحصيلات، وذلك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائر فتمت المقابلات مع مدير الوكالة وكذا المستشار الخاص بلزبائن ونائب مدير الوكالة.

## ثامنا: التعريف بالمصطلحات الهامة في البحث

**التوريق:** هو تحويل القروض أو الديون غير السائلة، إلى أوراق مالية سائلة (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق المال.

**السيولة المصرفية:** تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل أو أصول شبه سائلة.

**البنك الإسلامي:** هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءً، حيث يتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، ويقوم أيضا باستخدام ما لديه من موارد نقدية في تمويل الأنشطة الاستثمارية والتجارية على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

**البنك التجاري:** يعتبر البنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم قروضا لهم.

**الوساطة المالية:** هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المال، وبهذه الطريقة تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما وأهدافهما المستقبلية.

## تاسعا: المنهج المتبع

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج كانت ضرورية لإنجازه وهي كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي النقدي، لأنه يتناسب وطبيعة الموضوع المراد دراسته، خاصة وأنه يعتمد على دراسة نقدية تحليلية، فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بمشكلة البحث وكذا تحليلها، أما بالنسبة للفصل التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة، خاصة أنه أستوجب الأمر القيام بدراسة ميدانية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الخليج الجزائر وكالات أدرار.

## عشرا: هيكل الدراسة

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وثلاث فصول ، حيث يضم كل فصل ثلاث مباحث وخاتمة عامة حيث تضمنت هذه الفصول ما يلي:

### الفصل الأول: بعنوان قراءة عامة حول التوريد

حيث تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، مفهوم التوريد ونشأته، وأبرز الخصائص التي يتميز بها وكذا أنواعه، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى ميكانيزمات نشاط التوريد، كما نتطرق في المبحث الثالث إلى دوافع عملية التوريد ومتطلبات نجاحه، إضافة إلى مزايا وعيوب عملية التوريد.

### الفصل الثاني: بعنوان مدخل عام حول مخاطر السيولة المصرفية

حيث حاولنا التركيز على المخاطر المصرفية وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم مخاطر السيولة المصرفية، أما دور التوريد في معالجة مخاطر السيولة فقد كان كمبحث ثالث.

### الفصل الثالث بعنوان: قراءة تحليلية لعملية التوريد في مجموعة من البنوك لولاية أدرار

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى مدى تطبيق آلية التوريد في كل من البنوك التجارية والإسلامية في المبحثين الأول والثاني على التوالي، ليكون المبحث الثالث جدوى آلية التوريد في البنكين.

# الفصل الأول

قراءة عامة حول التوريق

## تمهيد

يعتبر عمل البنوك وساطة مالية، حيث يتجسد هذا الدور في التقريب مابين الأشخاص الذين لديهم فائض مالي و أفراد العجز المالي، حيث نرى أن الوظائف التقليدية للبنوك اقتصرت أساسا على جمع المدخرات، تقديم القروض، توفير ودائع جارية، ونظرا لأهمية البنوك وضرورة مواكبتها للتطور السريع كان لا بد من تطوير وتدعيم نشاط هذه البنوك بآليات جديدة للتمويل وإعادة التمويل، وابتكار العديد من الأدوات المالية الجديدة التي لم يشهد استعمالها من قبل، وأهم ما تم استحداثه في هذا المجال هو تحويل القروض إلى أوراق مالية وهو ما يعرف بالتوريق. ومع انتشار هذه الآلية ونجاحها كآلية لإعادة التمويل، عمدت العديد من الدول إلى وضع تشريعات لتنظيم عمليات التوريق، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بالمفاهيم الأساسية لآلية التوريق، والنشأة، التعريف، والأنواع:

**المبحث الأول:** عملية التوريق، النشأة، التعريف، والأنواع

**المبحث الثاني:** ميكانيزمات التوريق

**المبحث الثالث:** أهمية عملية التوريق ومتطلبات نجاحه

## المبحث الأول: عملية التوريق، النشأة، التعريف، والأنواع

بما أن لعمليات التوريق أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المالية، والتي تتمثل في تقليل لاحتمالات المخاطر التي يمكن أن تتحملها، وزيادة في أصولها المالية، وعلاج للديون المصرفية المجمدة لديها عن طريق توريق قروضها في شكل أوراق مالية والتي يتم التعامل عليها في سوق الأوراق المالية، لذلك فقد خصص هذا المبحث الأول لعرض تاريخ نشأة نشاط التوريق وما ينطوي عليه هذا النشاط من مفاهيم كالتعريف بآلية التوريق وأنواعها.

## المطلب الأول: عملية التوريق النشأة والتطور

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة ظهرت بها عمليات التوريق، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب الأول معرفة كيف كانت بداية نشاطها وكيف استطاعت أن تتطور وتعرف هذا النجاح و الانتشار الواسع في استخداماتها.

## نشأة عملية التوريق وتطورها:

برزت ظاهرة التوريق بشكل خاص مع بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار ما يعرف بالهندسة المالية، وكان ذلك مع نمو سوق الرهن العقاري، إلا أنه تم التعامل بهذه التقنية قبل هذا التاريخ، ففي الثلاثينات من القرن الماضي اعتمدت عليه الو.م.أ كوسيلة لحل مشكلة التمويل طويل الأجل بصفة عامة، وتمويل قطاع السكن بصفة خاصة، حيث أن هذا الأخير يتطلب إمكانيات تمويلية مرتفعة عجزت البنوك عن تلبيةها نظرا لطبيعة مواردها المالية التي يغلب عليها الطابع قصير الأمد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن قطاع السكن يحتل أهمية كبيرة في تنشيط وتفعيل حركة الاقتصاد الوطني، ولذلك فقد تم إنشاء مؤسسة سميت بالبنك الفيدرالي لتمويل السكن ن (FHLB) Federal Home Loan Bank، في الو.م.أ سنة 1930 وتعمل المؤسسة على نظام التسهيلات المالية (SMF) Secondary Mortgage Facility الذي يقوم على أساس توفير الأموال اللازمة من أجل وضعها تحت تصرف السوق العقارية الابتدائية، ويتم ذلك عن طريق خلق مؤسسات مالية متخصصة بإصدار سندات في السوق المالية، بحيث تستعمل مبالغها في إعادة تمويل المحافظ المالية المقدمة من طرف البنوك العقارية أو التجارية<sup>1</sup>.

وفي سنة 1934 سن القانون الوطني للإسكان بالو.م.أ مما ترتب عليه تأسيس الإدارة الفيدرالية للإسكان، وقد سمح هذا القانون بالتأمين على ديون الرهن العقاري الصادرة عن المعترضين غير الحكوميين، كما سمح بتأسيس الهيئة الوطنية للرهن العقاري بواشنطن 1938 الذي تغير اسمها لاحقا إلى

<sup>1</sup> - سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص84.

الهيئة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري FNMA وذلك عام 1954، وطبقا للتعديلات التي تمت بالقانون في عام 1968 تم فصل الهيئة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري إلى هيئتين منفصلتين هما:

الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري Ginnie Mae وذلك عام 1968.

الهيئة الوطنية الفدرالية للرهن العقاري Fannie Mae.

وقد ظلت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري GNMA (جيني ماي) هيئة حكومية بينما تحولت الهيئة الوطنية الفدرالية للرهن العقاري FNMA إلى هيئة خاصة بعدما بيعت هيئة المال العام بها<sup>1</sup>.

وفي سنة 1970 قامت الحكومة الأمريكية مؤسسة جديدة بموجب امتياز الكونغرس الأمريكي تتعامل بالقروض العقارية في السوق الثانوية، وهي مؤسسة رهانات القروض الداخلية الفيدرالية، وعرفا بمؤسسة فريدي مارك Freddie Mac، وكان الهدف من إنشائه هو شراء القروض العقارية التي تصدرها مؤسسات الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال نفس السنة بدأت هذه المؤسسة بإصدار "MBS الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري"، وفي سنة 1975 شرعت كذلك في إصدار السندات المضمونة برهانات عقارية من الدرجة الأولى ليتم خلق جو من المنافسة على مستوى السوق الثانوي لتداول المحافظ العقارية.

ومع بداية الثمانينات ظهرت أزمة للمديونية الخارجية العالمية في معظم الدول النامية، حيث بدأ تعثر هذه الدول في دفع ديونها في مواعيد استحقاقها، وكحل لهذه المشكلة تم اقتراح تحويل الديون الخارجية إلى سندات موقرة Debt Securitization، وفي منتصف الثمانينات لم يعد التوريق مقتصرًا على الو.م.أ بل انتشر في مختلف دول العالم، ولم يبق مرتبطًا بالقروض المضمونة برهون عقارية والديون الخارجية، وإنما امتد ليشمل مجالات أخرى مثل قروض السيارات، الديون المرتبطة ببطاقات الائتمان... الخ<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف آلية التوريق

ظهرت عدة تعاريف لنشاط التوريق ويدور مفهومها حول عمليات التوريق ونوعية الأصول القابلة للتوريق، وللإحاطة بمفهوم هذا النشاط سنركز اهتمامنا على أهم التعريفات لبعض الكتاب و الباحثين في هذا الموضوع مع استخلاص أهم النقاط المشتركة لهذه التعريفات.

<sup>1</sup> - بن رجم محمد خميسي، التوريق ووقعه على الأزمات المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي سوق أهراس، العدد الثامن، 2010، ص 56-57.

<sup>2</sup> - سرارمة مريم، المرجع السابق، ص 85-87 (بتصرف).



تعريف(1): يمكن تعريف التوريق securitization على أنه عملية تحويل الحقوق المالية المستحقة، والتي تتدفق من مجموعة من الأصول (القروض العقارية وقروض السيارات ومستحقات بطاقات الائتمان وغيرها) إلى أوراق مالية، وذلك بإصدار أوراق مالية تكون مضمونة بتلك الأصول. وبمعنى آخر فإن التوريق عبارة عن تجميع أصول مالية مولدة لتدفقات نقدية وذات طبيعة متجانسة ولكنها تفتقر إلى السيولة ليتم إصدار أوراق مالية لضمان هذه الأصول ، لذلك فإن فكرة نشاط التوريق تعتمد على خلق أداة من أدوات سوق المال في صورة ورقة مالية يسهل تسويقها<sup>1</sup>.

تعريف(2): التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة ، تفيد قيام المؤسسة بحشد مجموعة من الديون المتجانسة المضمونة كأصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ، ثم عرضه على الجمهور من خلال منشآت مخصصة للاكتتاب، في شكل أوراق مالية تقريبا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك لذلك يمثل مصطلح التوريق (التسديد) في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول Marketable Securities؛ أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين ، وعلى ذلك تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة ومعبرية Bridgin؛ أي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية<sup>2</sup>.

تعريف(3): التوريق هو آلية لنقل المخاطر المالية للعامل الاقتصادي (مصرف أو مؤسسة مالية) لصاحب الذمم، من خلال المعاملات في الأسواق المالية. يتم تنفيذ النقل من خلال إصدار الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية السكنية والتجارية والرهون العقارية<sup>3</sup>.

تعريف(4): كما يمكن تعريفه أيضا بأنه أسلوب تمويلي تستطيع من خلاله المؤسسة تحويل الأصول غير السائلة؛ أي ليس لها سوق للتداول إلى أصول مالية قابلة للتداول بسهولة ، وذلك من خلال مؤسسة ذات غرض خاص تصدر أوراق مالية وتطرحها للمستثمرين في السوق المالي<sup>4</sup>. مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية وبالتالي تنشيط سوق المال<sup>5</sup>.

ومما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل وموجز للتوريق، والذي يعتبر على أنه أداة مالية جديدة لتمويل الديون والحسابات خاصة إلى أوراق مالية (أي إلى سندات دين) قابلة للتداول في السوق المالي.

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2010، ص15-

16.

<sup>2</sup> - محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2010، ص49.

3-AbdElkader Beltas, la titrisation, édition legende, Alger, 2007.

<sup>4</sup> - سرارمة مريم، مرجع سبق ذكره، ص76.

<sup>5</sup> - أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية الكويت، العدد الرابع، 2013، ص3.

## المطلب الثالث: أنواع التوريق والعناصر الرئيسية في عقد التوريق

## الفرع الأول: أنواع التوريق

ينقسم التوريق إلى عدة أنواع من عدة أوجه منها ما يلي<sup>1</sup>:

## أولاً: بحسب نوع الأصول محل التوريق وهي:

## 1- توريق القروض أو الديون

وتتمثل في الديون التي تمنحها المؤسسات التمويلية للعملاء لتمويل شراء وحيازة العقارات بالدرجة الأولى فيما يعرف بالرهن العقاري، وكذلك ديون بطاقات الائتمان وتمويل شراء السيارات والأصول الرأسمالية من الآلات و المعدات، أو قيام مؤسسة مالية متخصصة في التمويل بتجميع ديونها المتشابهة أو المتجانسة في أغراضها وفي آجالها وضماناتها في محفظة مالية واحدة، محفظة التوريق ثم تتولى بنفسها أو عن طريق شركة توريق بإصدار سندات حكومية، أو صكوك مالية عليها وتطرحها على جمهور المستثمرين للاكتتاب فيها<sup>2</sup>.

## 2- توريق تدفقات الفوائد المستقبلية

وفي هذه الحالة يكون التوريق للتدفقات التي ستستحق للمورق فقط دون أصل القرض أو الدين، ويكون باستعمال الفوائد المقررة على القروض ويكون حق حملة الأوراق المالية هو قبض الفوائد عند استحقاقها حتى نهاية أجل استحقاق القرض.

## 3- توريق مستحقات متوقعة

كأن يقوم تاجر مرتبط بعقود تصدير بمبالغ كبيرة، وسوف يستمر تنفيذ العقد لسنوات عديدة، على أن يستلم مستحقاته خلال هذه السنوات، فعندها يمكن أن يتفق مع شركة توريق على نقل (بيع) هذه المستحقات وإصداره أوراقاً مالية بها.

## 4- توريق الموجودات العينية

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2012، ص 257.

<sup>2</sup> كمال طلبة المتولي سلامة ومحمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الإسلامية لها، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، 2010، ص 160.

مثل الأصول المؤجرة بالاتفاق مع شركة توريق إصدار أوراق مالية (صكوك إجارة) بقيمتها و طرحها للاكتتاب العام ليشترتها المستثمرين وبالتالي يكونون ملاكا على الشيوخ في الأصل ويحصلون على قسط الإيجار إضافة إلى استهلاك (إطفاء) قيمة الأصل المورق تباعا ويمكنهم تداول هذه الصكوك في السوق الثانوية.

#### 5- توريق أدوات التمويل

كالمشاركات والمضاربات ممثلة في حصة المؤسسة البادئة للتوريق في رأس مال هذه الأدوات عن طريق الاتفاق مع شركة التوريق التي تقوم بطرح قيمة التمويل في صورة أوراق مالية (صكوك مشاركة، صكوك مضاربة) ليشترتها المستثمرون، والذي يكون من حقهم الحصول على حصة من العائد المحقق إضافة إلى أصل رأس المال، ويمكنهم تداولها في البيع في السوق الثانوية.

#### ثانيا: بحسب أسلوب أو طريقة التوريق

##### 1- نقل الأصول عن طريق حوالة الحق

حوالة الحق في القانون إحدى صور انتقال الالتزام، وهي أن يحيل الدائن إلى غيره ماله من حق في ذمة مدينه. وطريقة استخدام حوالة الحق في التوريق أن يحيل المؤسسة البادئة للتوريق (الدائن الأصلي) حقوقه قبل المدينين أو المقترضين الدين بصفاته (القيمة ونوع العملة) وتوابعه (الفوائد والأقساط) و ضماناته، إلى شركة التوريق بمقابل أقل من قيمة الدين لتتولى توريقه بطرح الأوراق المالية للاكتتاب العام وتنقضي علاقة الدائن الأصلي المحيل بمجرد انعقاد حوالة الحق فلا يضمن سداد الدين ولا يحصله إلا إذا تم الاتفاق على قيامه بتحصيله بصفته نائبا عن شركة التوريق (المحال إليه) وبمقابل لأتباعه.

##### 2- نقل الأصول عن طريق التجديد أو التنازل أو الاستبدال

تتم عملية نقل الأصول عن طريق التجديد أو التنازل أو الاستبدال أو حلول شركة التوريق محل المؤسسة البادئة للتوريق في ملكية الأصل، ويكون باتفاق ثلاثي: المدين، المؤسسة البادئة للتوريق (الدائن الأصلي) وشركة التوريق ويكون هذا الاتفاق على انقضاء الالتزام الأصلي بين المدين والدائن الأصلي، ونشوء التزام جديد مكانه بين المدينين وشركة التوريق، ولا تنتقل التأمينات العينية التي تكفل تنفيذ الالتزام الأصلي إلا بالاتفاق على ذلك بين الأطراف الثلاثة، كما لا تنتقل التأمينات الشخصية إلا برضا الضامنين:

وبذلك تختلف هذه الطريقة عن طريقة حوالة الحق في أمرين:

أ- أن المدين ليس طرفا في اتفاقية حوالة الحق ، ويكتفي بإعلامه بالحوالة فقط حتى لا يستمر في السداد للدائن الأصلي، بينما هو طرف أصلي في اتفاقية أو عقد التجديد.

ب- إن التأمينات (العينية أو الشخصية) المقدمة من المدين للدائن الأصلي ، تنتقل لشركة التوريق بعقد الحوالة، أما في التجديد فلا تنتقل إلا بلتفاق على ذلك.

ويعاب على هذه الطريقة أنه في حالة التوريق يكون القرض محل التوريق مع عدد كبير من المقترضين ويتطلب ذلك ضرورة موافقتهم جميعا على تحويل الدين إلى الدائن الجديد، وفي ذلك صعوبة.

### 3- المشاركة الجزئية الفرعية

وتقوم هذه الطريقة على اتفاق بين المؤسسة البادئة للتوريق (الدائن الأصلي) وبنك يسمى المشارك، أو القائد وينطوي هذا الاتفاق على قيام البنك المشارك بتقديم قرض للمؤسسة مقابل سندات مديونية، على أن يسترد البنك المشارك أمواله وفوائده ، عندما تستلم المؤسسة البادئة (من المدين أو المدينين) أقساط الدين وفوائدها ثم تسليمها للبنك المشارك.

والعملية بهذا الشكل تعتبر قرض من البنك المشارك بضمان للديون التابعة للمؤسسة البادئة على الغير، مع الربط بين سداد هذا القرض والمتحصلات من المدينين ، دون أن تكون هناك علاقة بين البنك المشارك والمدينين، كما أن المؤسسة ملتزمة فقط بالسداد عندما تستلم المبلغ من المدينين والبنك المشارك هو الذي يتولى توريق الدين؛ فهو مصدر أيضا، ويتعرض البنك المشارك لخطر ائتماني مزدوج يتمثل في الآتي:

أ- لو أفلسست المؤسسة البادئة للتوريق وكانت لديها متحصلات من المدينين ، لم تسلمها بعد للبنك المشارك فإن هذه المتحصلات تدخل في الضمان العام لكل الدائنين دون تخصيصها للبنك المشارك.

ب- لو تعرض المدينون لإعسار أو إفلاس ، فإن البنك المشارك يتأثر بذلك لربط استلام مستحقاته بالتحصيل منهم.

### 4- طريقة البيع الحقيقي والفعلي للأعيان والمنافع.

إن الطرق الثلاثة السابقة تقوم على أساس توريق الديون، أما طريقة توريق أو تصكيك الأعيان والمنافع فإنها تقوم على البيع الحقيقي للأصل محل التوريق لحملة الصكوك.

ثالثاً: بحسب الجهات الملزمة بالأصول محل التوريق وتنقسم إلى<sup>1</sup>:

- 1- أفراد: ويظهر ذلك في حالة التمويل العقاري ، وبطاقات الائتمان وغيرها من التي يكون المدينين فيها من جموع الناس، وكذلك عند تأجير العين للأفراد أو المضاربات والمشاركات مع الأفراد.
- 2- مؤسسات: مثل الديون على المؤسسات أو التمويل الإسلامي لبعض المؤسسات.
- 3- جهات حكومية: مثل الديون على بعض الحكومات ضمن الدين العام.

رابعاً: بحسب الضمانات وتنقسم إلى<sup>2</sup>:

- 1- التوريق بضمان أصول ثابتة: كتوريق قروض التمويل العقاري الذي يتم فيه رهن العقار للمقرض ، لضمان الحصول على القرض، وينتقل هذا الرهن (الضمان) قانوناً بالتوريق عندما يتم التنازل عن القروض لحوالة الحق أو اتفاقاً في طريقة التجديد.
- 2- التوريق بضمان متحصلات أجل: وذلك في حالة الديون التي لا يقدم المدين فيها ضمانات عينية مثل ديون بطاقات الائتمان والديون الاستهلاكية.
- 3- التوريق بضمان حكومي: يكون هذا النوع من التوريق في حالة ضمان جهة حكومية لمقترض ما، أو عندما تكون هي نفسها المقترض فيكون القرض مضمون السداد من الخزينة العامة للدولة.

الفرع الثاني: العناصر الرئيسية في عقد التوريق

يقوم التوريق على العناصر الرئيسية التالية<sup>3</sup>:

- أولاً: المقترض سواء كان شخصياً طبيعياً أو اعتبارياً: وقد يكون الغرض من الاقتراض هو مواجهة التعثر المالي أو إعادة الهيكلة، أو الاستعانة بالأموال المقترضة للوفاء بديون حل تاريخ استحقاقها ، وإحلال دين القرض طويل الأجل محل هذه الديون.

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 257-260.

<sup>2</sup> - مصطفى سميعة، البنوك في مواجهة آلية التوريق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون والعلوم السياسية،

جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 25/02/2016، ص 21.

<sup>3</sup> - عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصكك وتطبيقاتهما، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية

المتحدة، ص ص 3-4.

**ثانياً: الأصول موضوع التوريق:** يتجسد الدين في صورة سندات مديونية، والأصول الضامنة للدين محل التوريق دائماً ما تكون الأصول ذات قيمة مرتفعة، لذلك غالباً ما تكون حقوق رهن رسمي للبنك على عقارات أو منقولات يملكها الراهن الذي يدين للبنك.

**ثالثاً: الخطوات السابقة لعملية التوريق:** يسبق إجراء أي عملية توريق خطوات متعددة باتفاق البنك الذي ينشد الحصول على سيولة نقدية سريعة لديونه مقابل نقل ملكية الأصول، وتتمثل الخطوات التمهيدية لذلك في قيام البنك أو المؤسسة المالية باستطلاع رأي عملائه المدينين فيما ينوي عمله في شأن توريق ديونهم، وفي حالة موافقتهم، فإن على البنك تنظيم تفاصيل العلاقة الجديدة بين المدينين والدائن الجديد. وهناك أيضاً العديد من المهام التي تتم في إطار عمليات التوريق، والتي تحتاج لعناية وتخصيص، وفي مقدمتها: التقييم الواقعي لقيمة الأصول، وتحديد السعر الملائم للأوراق المالية المزمع طرحها للاكتتاب، والتخطيط لبرامج الترويج للاكتتاب، وإعداد الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية...إلخ.

**رابعاً: إدارة الأصول:** على الرغم من انتقال ملكية الأصول الضامنة للوفاء بقيمة الأوراق المالية المصدرة من الذمة المالية للبنك القائم بالتوريق للدائنين الجدد، فإن الممارسة العملية أثبتت أنه في معظم الصفقات يناط بهذا البنك مهام إدارة واستثمار محفظة هذه الأصول وضماناتها أثناء إنجاز أو تنفيذ عمليات التوريق.

ومعظم عمليات التوريق التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية حول العالم تتم مقابل الديون في ذمة عملائها (المدينون) بحيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتحويل هذه الديون التي لديها إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية Marketable Securities والاستفادة من حسيطة بيع هذا الأوراق لتوفير سيولة جديدة يمكن استخدامها في تقديم تمويل جديد، أو توظيفها في مجالات استثمارية مربحة.

## المبحث الثاني: ميكانيزمات التوريق

عند قيام البنك بأي عملية فإن ذلك يتطلب القيام بإجراءات معينة من خلال تدخل مجموعة من الأطراف الفاعلة في هذه العملية، مع توفر شروط وأركان محددة لضمان نجاحها، لذلك ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أطراف عملية التوريق، وكذا شروطه وأركانه إضافة إلى الإجراءات والأساليب اللازمة والمتبعة من طرف البنك عند قيامه بعملية التوريق.

## المطلب الأول: أطراف وشروط عملية التوريق

الفرع الأول: أطراف عملية التوريق: يشترك في عملية التوريق مجموعة أطراف أهمها على التوالي<sup>1</sup>:

## أولاً: الممول (المنشئ): Originator

يعتبر الممول الطرف الأول في عملية التوريق ، والذي قد يكون مصرفاً متخصصاً في مجال الائتمان العقاري، الصناعي، أو الزراعي، كما قيد يكون مصرفاً تجارياً، شركة تمويل، مصدري بطاقات الائتمان... حيث يقوم الممول بإقراض ذوي الاحتياج التمويلي، مما ينتج عن ذلك حقوق مالية لصالح المصرف، تظهر ضمن أصول الميزانية. إذ يستطيع هذا الممول تحويل هذه الديون إلى مجموعة مضمونة بأصول ملموسة للمنشآت ذات الغرض الخاص "Special Purpose Vehicle (SPV)" التي تقوم بتوريقها.

## ثانياً: الشركة ذات الغرض الخاص: (SPV)

تمثل الهيكل المتخصص في شراء القروض المصرفية من المصارف ، لتأخذ مكانها باعتبارها دائن في مواجهة المدين الأصلي، إذ يمكن للمصرف ذاته (الممول) أن ينشئ هذه المؤسسة خصيصاً لتوريق قروضه وتعتبر تابعة له، لكن لها ميزانية وذمة مالية مستقلة. حيث تعمل الشركة ذات الغرض الخاص على استغلال السيولة الفائضة المتوافرة لديها عن طريق شراء أصول للدخل (الأصول المورقة)، لتحقيق بذلك هوامش ربحية تفوق معدل العائد على الفرص البديلة المتاحة في أسواق رأس المال.

## ثالثاً: شركة خدمة الدين: Service

تتولى هذه الشركة عملية خدمة الدين أي استلام المتحصلات من المدينين الناشئة عن الأوراق التجارية في تواريخ استحقاقها وتقديمها إلى شركة التوريق SPV، والتي بدورها تسدد حقوق المستثمرين في مواعيدها.

<sup>1</sup> - بن عبد الفتاح دحمان وموسى كمال، التوريق وموقعه في الأزمة المالية العالمية المعاصرة، مجلة الحقيقة (جامعة أدرار)، العدد التاسع، ديسمبر 2011، ص 282-284.

**رابعاً: شركة التصنيف الائتماني: Rating Agencies**

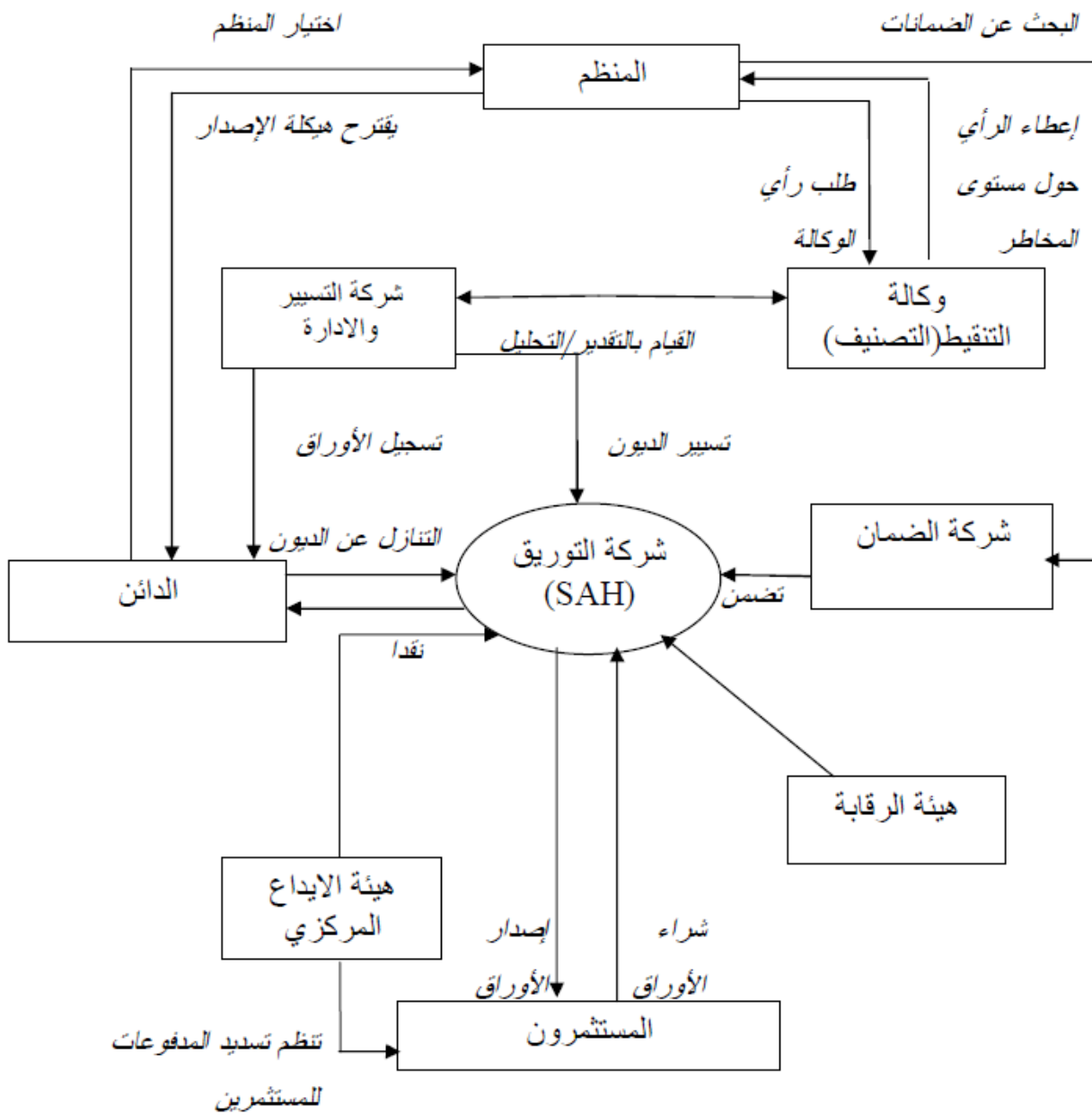
تعمل على حماية المستثمرين من المخاطر الائتمانية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، وذلك من خلال جمع المعلومات، إعداد الدراسات، التحليلات اللازمة لوضع التصنيف الائتماني المناسب. فهي تعد بمثابة حارس لدرجة الجودة الائتمانية، إذ يعتمد على تصنيفها المستثمر عند اتخاذ القرار الاستثماري. إذ يؤدي التصنيف الائتماني الجدي إلى زيادة عدد المستثمرين، على اعتبار أن تلك الأوراق المصدرة تكون مضمونة بقيمة الموجودات التي تدعمها، وليس بمدى نجاعة ومصداقية المؤسسات التي تصدرها في السوق.

**خامساً: شركة ترويج و تغطية الاكتتاب: Under Writers**

تهتم بالطرح العام أو الخاص ، من خلال إعداد نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات ، وهذا بعد القيام بالدراسة المستقلة للممول بهدف توفير الإفصاح الكامل والشفافية اللازمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار.



شكل رقم ( 1): الأطراف المتدخلة في عملية التوريق<sup>1</sup>



Source : AbdElkader Beltas,op-cit,p116.

<sup>1</sup> - المانبع راجح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نفود وبنوك، جامعة الجزائر 2011، 3-2012، ص 156.

## الفرع الثاني: شروط عملية التوريق

اشتراطت القوانين الوضعية مجموعة من الشروط والضوابط لصحة التوريق واعتمادها، من أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

- أن تكون الديون محل التوريق ديونا متجانسة مضمونة بالرهن العقاري أو نحوها.
- أن تكون سنداتها التي صدرت بها مضمونة بتلك الأصول المضمونة.
- أن تكون هذه الديون ذات تدفقات نقدية مستمرة وبعبارة أخرى أن تكون لها فوائد ذات عائد دوري ثابت.
- أن تكون السندات الصادرة عن هذه الديون سندات ذات فوائد ثابتة دورية.
- أن تتوافق تواريخ استحقاق سندات وفوائدها مع تواريخ استحقاق أقساط الديون وفوائدها. وبعبارة أخرى لا بد أن تكون السندات متجانسة ومتوافقة مع الديون محل التوريق من حيث المقدار والآجال والضمانات.
- أن تعمل جداول للفوائد وربطها بالأقساط المستحقة على القروض.

## المطلب الثاني: أركان التوريق

للتوريق خمسة أركان أساسية وهي<sup>2</sup>:

الركن الأول: وجود علاقة دائنية أصلية

أي علاقة بين دائن ومدين كالعلاقة بين البنك المقرض، وبين الفرد أو الشركة أو الحكومة المقترضة.

الركن الثاني: رغبة الدائن في التخلص من سندات الدين التي تحت يده وتحويلها إلى جهة أخرى تحل محله

<sup>1</sup> علي بن محي الدين القره داغي، الصكوك الإسلامية التوريق وتطبيقاتها المعاصرة، منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، ص6.

<sup>2</sup> عبيد علي أحمد الحجازي، التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2001، ص5.

فالدائن يجنح إلى التخلص من سندات الدين التي تحت يده متى تقاعس المدين عن الوفاء أو أعسر أو أشهر إفلاسه، وقد لا تسعفه الضمانات التي قدمها له المدين في التنفيذ عليها واستيفاء دينه بل وكثيرا ما تلجأ البنوك الدائنة إلى إعدام هذه الديون فضلا عما تتحمله ميزانية البنك من مخصصات مالية لمواجهة مثل هذه الديون المعدومة.

وتدخل هذه الأمور كلها فيما يسمى بمخاطر القرض (أو الدين) وهي مخاطر تهدد الدائن طوال فترة سداد الدين.

الركن الثالث: قيام الجهة المحال إليها الدين بإصدار سندات جديدة في صورة أسهم أو سندات قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية.

الجهة المحال إليها الدين هنا هي عبارة عن مؤسسة تنشأ خصيصا لتلقى سندات الدين الأصلية عن طريق شرائها من الدائن البادئ(الأصلي)، ولتحل محله كدائن في مواجهة المدين الأصلي وتسمى هذه المؤسسة "الوسيلة ذات الغرض الخاص SPV"

وإذا لم يكن مثل هذه المؤسسة المتخصصة قائما بذاته فإن البنك الدائن ينشئ هذه المؤسسة خصيصا لتوريق الدين، وتعتبر تابعة له؛ ولكن ذات ميزانية وذمة مالية مستقلة ومثال المؤسسات القائمة بذاتها في هذا المجال بالولايات المتحدة الأمريكية ما يأتي:

- هيئة الرهون الوطنية الحكومية (GNMA) Government National Mortgage Association

- مؤسسة رهن قروض المنازل الاتحادية (FHLMC) Fedral Home Loan Mortgage Corporatio  
- سيتي جروب وتشيس نيويورك.

- هيئة الرهون الوطنية الاتحادية.

ومثل هذه المؤسسات المتخصصة بالإضافة إلى ما تنشئه البنوك والمصارف من فروع متخصصة في عمليات التوريق، يمثل أسواقا رأسمالية ناضجة وهو ما يعد شرطا ضروريا لعمليات التوريق؛ وإن كان شرطا غير كاف.

الركن الرابع: استناد الأوراق المالية الجديدة إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة.

رأينا فيما سبق كيف أن البنك البادئ يلجأ إلى بيع الدين إلى مؤسسة متخصصة في إصدار وتداول الأوراق المالية، وما كان ليلجأ إلى ذلك إلا رغبة منه في الحصول على سيولة أو تخلصاً من دين توقف المقترض فيه عن الدفع، ولم تكن الضمانات فيه كافية لتغطية المخاطر.

وبالتالي فإنه من غير المقبول أن تقوم المؤسسة المتخصصة SPV المشتريه لمثل هذا الدين بإعادة إصداره في هيئة سندات جديدة وتطرحها للمستثمرين دون أن تدعم هذه السندات بضمانات كافية. ولكن كيف يتسنى لمؤسسة SPV أن تدبر هذه الضمانات؟

وهناك عدة طرق لتوفير هذه الضمانات منها:

- 1- الضمانات المصاحبة لسندات الدين الأصلي حيث ينتقل هذه الضمانات بقوة القانون تبعاً لانتقال الدين المضمون.
- 2- الضمانات التي يقدمها البنك البادئ كإعطاء الحق للمستثمرين في الرجوع عليه في حالة سندات معدومة، أو تقديم ضمان إضافي لمؤسسة SPV في حالة عدم كفاية العائد الذي تدره سندات الدين الأصلية المبيعة له في الوفاء بمستحقات المستثمرين الدورية.
- 3- التأمين لدى شركات تأمين متخصصة لتغطية حالات عجز ال SPV عن الوفاء بمستحقات المستثمرين ولقد ظهرت في هذا الصدد شركات تسمى "المؤمن وحيد الوظيفة Monoline Insurer".
- 4- قيام مؤسسة SPV بتنويع أنشطتها كأن تعمل في مجال قروض العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان، وبهذا يتكون لديها وعاء كبير يدر عائداً دورياً يكفي لمواجهة الدفع المنتظم لفوائد السندات الجديدة التي يحملها المستثمرون.
- 5- دعم السند بضمانة إضافية كأن يقترض مالك السندات قرضاً بضمانها ثم يودع هذا القرض في حساب يدر عائداً يساهم في سداد مستحقات المستثمرين الجدد.

الركن الخامس: وجود مستثمر

المستثمر هنا هو ذلك الشخص الذي يشتري السندات الجديدة التي تصدرها ال SPV ثم يقوم بتحصيل فوائدها في المواعيد المستحقة.

المطلب الثالث: أساليب وإجراءات عملية التوريق

الفرع الأول: أساليب عملية التوريق

تقوم صفقات التوريق بالضرورة على أطر أو جوانب قانونية تؤخذ بعين الاعتبار لضمان إنجاز الصفقة بالشكل الصحيح، إذ يتعين التعرف على الأساليب القانونية للتوريق التي تبنتها الممارسة لكفالة حقوق كافة أطرافه، حيث يتم التوريق بأحد الأساليب التالية<sup>1</sup>:

**أولاً: استبدال الدين:** يسمح تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً إلى ورقة مالية.

**ثانياً: التنازل:** يعني التنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقترضين ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها، ففي عقدي الإيجار والبيع يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إلى تحويلها إلى مشتري الذمم المالية أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق وبالمقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين.

**ثالثاً: المشاركة الجزئية:** هو ثالث الأساليب المعروفة لنقل الأصول من المؤسسة البادئة للتوريق المصدر SPV، وربما الأكثر شهرة كمصطلح مصرفي وإن لم يكن له مدلول قانوني إلا في القانونين الانكليزي والأمريكي، ويستخدم لوصف ترتيب تمويل Funding Arrangement يتم ما بين المؤسسة المالية البادئة للتوريق ومؤسسة مالية أخرى يطلق عليها المؤسسة المشاركة والمؤسسة المالية القائمة ممثلة في المصدر SPV. وبمقتضى هذا الترتيب تقوم المؤسسة المالية المشاركة بتقديم مبلغ من المال للمؤسسة البادئة بالتوريق مقابل صكوك مديونية، على أن تسترد المؤسسة المالية المشاركة أموالها مع العوائد - فقط عندما يحين موعد الوفاء بمبلغ مناظر - يشمل أصل المبلغ المقدم من المؤسسة المشاركة وعوائده من المدين في هذه الصكوك (غالبا يكون مدينا للمؤسسة البادئة للتوريق)، حيث يقوم المدين بتسليم المبلغ وعوائده للمؤسسة البادئة للتوريق، ومن ثم تقوم المؤسسة بدورها بالوفاء للمؤسسة المالية المشاركة. وفي إطار الآلية المذكورة، لا تملك "المؤسسة المالية المشاركة" حق الرجوع على "المؤسسة المالية البادئة للتوريق" نظراً لأن الأخيرة ليست مسئولة عن المبلغ المتفق على أدائه للمؤسسة المشاركة في حال عدم تسلمه من المدين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> راتول محمد ومغزوز لقمان، عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وانتشار الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 10.

<sup>2</sup> بوشري عبد الغني ومنصوري حاج موسى، صناعة التوريق كآلية لتسيير المخاطر المالية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار"، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص ص 418-419.

الفرع الثاني: إجراءات عملية التوريق وتتمثل أهم إجراءات توريق القروض فيما يلي<sup>1</sup>:

- عند زيادة بنك لرأس ماله لغرض أو لآخر أو لحين يحتاج لسيولة نقدية فإنه ، لن يكون لديه إلا طريق من ثلاثة: فأما أن يطرح أسهما لزيادة رأس المال للاكتتاب العام، أو يلجأ إلى الاقتراض من بنك أو من بنوك أخرى، أو أخيرا يطرح سندات مديونية للاكتتاب العام، وهو ما يعد قرضا جماعيا مقابل فائدة ثابتة ولآجال طويلة، وهو ما يفضله حملة الأسهم بالبنك خشية إدخال مساهمين جدد يقاسمونهم الأرباح عند ولوج الطريق الأول، أو بالتعرض لضغط فائدة بنكية مرتفعة أو آجال قصيرة لسداد أصل مبلغ القرض المصرفي في الحالة الثانية.

- في حالة إصدار سندات المديونية فإن البنك يمنح حق الدائنين حق امتياز أو اختصاص أو رهن على بعض ممتلكاته، وفي كل الأحوال فإن الدائنين سيعولون بالدرجة الأولى في شأن الوفاء بديونهم على البنك، فإذا ما تعرض لاضطراب يخل بمركزه المالي أو يضطره للإفلاس عن الوفاء بقيمة السندات ، يصبح معرضا لخطر العجز عن الوفاء، أو على الأقل الوفاء المتأخر لآجال غير معلومة أو منضبطة.

- أسلوب التمويل المنظم يفيد جميع الأطراف ويتم ذلك بفصل مصدر الوفاء بقيمة فوائد سندات الديون وأصل مبلغ القرض عن البنك نفسه، ولكن يثار تساؤل حول كيفية تنفيذ ذلك.

- تصدر المنشأة ذات الغرض الخاص أوراقا مالية تكون غالبا سندات بعلاوة إصدار وبقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق، وذلك للحصول على سيولة نقدية يمكنها من شراء سندات المديونية ، ولذلك يطلق على تلك المنشأة أحيانا أسم "المصدر"، وغالبا ما تلجأ SPV للقروض المصرفية البسيطة لتمويل شراء السندات مع مراعاة أن تكون مواعيد وفاء المدينين بقيمة السندات وفوائدها قبل أو عند حلول آجال الوفاء بقيمة القرض المصرفي.

- المستثمر الذي يشتري الأوراق المالية المصدرة من المنشآت ذات الغرض الخاص يكون شاغله الأساسي ما تدره هذه الأوراق من فوائد، دون أن يعني كثيرا بائتمان البنك البائع لسندات المديونية.

- يتعين على البنك البادئ للتوريق وال SPV ضرورة الاتفاق بشكل بالغ الأهمية محدد على التوفيق ما بين تواريخ استحقاق المتحصلات النقدية من المدينين وتواريخ استحقاق المستثمرين لفوائد ديونهم.

- يجب أن يحرص أطراف صفة التوريق على التوفيق بين أسعار الفوائد المقررة على الديون الأصلية وقيم الفوائد على الأوراق المالية الموجودة بحوزة المستثمرين.

<sup>1</sup> - راتول محمد ومداني أحمد، مداخلة بعنوان دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، "جامعة محمد خيضر" بسكرة، ص 4-6.



## المبحث الثالث: أهمية عملية التوريق ومتطلبات نجاحه

بما أن التوريق من الأدوات المالية الحديثة فقد برز دوره وأهميته في الأسواق المالية من خلال انتشار استعماله خاصة فيما يتعلق بتحويل قروض الاستثمارات إلى سندات وبيعها في السوق المالية ولنجاح هذه العملية لا بد من توفر المقومات الأساسية لها، ورغم المزايا التي يتميز بها التوريق على مستوى الاقتصاد إلا أن له عيوب ومخاطر، لذلك خصص هذا المبحث لتوضيح الأهمية الاقتصادية للتوريق ومتطلبات نجاحه والمزايا التي يتمتع بها والعيوب التي تحد من دوره.

## المطلب الأول: أهمية ودوافع عملية التوريق

## الفرع الأول: أهمية عملية التوريق

التوريق يعتبر فن تمويلي بدأ ينتشر في مطلع الثمانينات من القرن الماضي في نطاق ما يعرف بالهندسة المالية Financial Engineering، ويعتبر ثورة في مجال تلبية احتياجات المقترضين بأسواق رأس المال مباشرة متخطيا بذلك ما يسمى بالوساطة المالية التي كانت تمثل تكلفة زائدة عن مصروفات القرض، ومتلافيا بذلك عجز البنوك التجارية عن تدبير الأموال اللازمة للإقراض في أوقات الأزمات النقدية، ثم يأتي التوريق كحل أمثل للدائنين عندما يتفacs المدين عن الوفاء، ويصبح الدين مشكوكا فيه أو معدوما حيث يقوم الدائن بتوريق هذا الدين وبيعه طلبا للسيولة، ويتفادى بذلك تكوين المخصصات له في الميزانية، كما يمكنه استخدام السيولة الناجمة عن بيع الدين أو توريقه في إعادة الإقراض وبالتالي تحقيق مزيد من الأرباح.

وبالإضافة إلى هذا فإن من بين الامتيازات الهامة للتوريق نجد أن البنوك تسعى من خلاله إلى تخفيض مبلغ رأس المال المطلوب من طرف الجهات الرقابية لمواجهة المخاطر التي تواجهها عبر أصول ميزانيتها، والحصول من وراء ذلك على موارد مالية بسعر مغري، والأهم من هذا كله تتعلق بإدارة أحسن لميزانية البنك بتخفيض متطلبات رأس المال، وذلك بإخراج الأصول التي تعتبر غير إستراتيجية من الميزانية ليتم تركيز البنك على الأصول الإستراتيجية ومنها القروض العقارية وتحمل مخاطرها.

كما أن التوريق يسمح أيضا للبنوك من تحويل مخاطرها إلى جهة أخرى، ويرفع من مردودية الأموال الخاصة، ويساعد على إدارة أحسن لمعدل الملاءة و رفعه (ويقصد هنا معدل كوك COOKE الذي تتبناه مقررات بازل1)، وكذا الاستجابة لمتطلبات الجديدة بازل 2.

وقد انتقلت عمليات التوريق من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي خاصة لحل أزمة الديون بالنسبة للبلدان الدائنة، وبعد انفجار أزمة المديونية العالمية في البلدان النامية في الثمانينات من القرن



الماضي أقترح وزير الخزانة الأمريكي آنذاك "برادي" BRADY سنة 1989<sup>1</sup>. مخططا لبيع جانب من الديون المستحقة على الدول النامية بواسطة مؤسسة دولية تساهم فيها الدول الكبرى ؛ أي بإجراء التوريق لديون الدول النامية ذات المديونية المرتفعة عن طريق مبادلة هذه الديون بسندات ذات قيمة اسمية أعلى، أو بنفس القيمة الاسمية ولكن بأسعار فائدة منخفضة.

ونظرا لأهمية التوريق فإننا نجد في الولايات المتحدة الأمريكية بأن أكثر من ثلثي القروض المحلية، وحوالي 7/1 قروض السيارات، وما يقارب ربع مقبوضات بطاقات الائتمان المتداولة ؛ قد تم توريقها في منتصف التسعينات من القرن الماضي<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: دوافع عملية التوريق

لعل السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية لالتجاء لعملية التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقتضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال ويقلل بالتبعية من ربحية البنوك.

إلى جانب هذا أو بالتوازي معه، ثمة مجموعة من الدوافع لعملية التوريق في مقدمتها ما يلي<sup>3</sup>:

- 1- رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل أصول غير سائلة إلى أصول سائلة بإعادة توظيفها مرة أخرى مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- 2- تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- 3- تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- 4- انحسار احتمالات تعرض المستثمرين للمخاطر المالية وإنعاش سوق الديون الراكدة.
- 5- تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.

<sup>1</sup> - عبيد علي أحمد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، التوريق كأداة مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك، ورقة عمل مأخوذة عن الموقع <http://www.drnacer.net> جامعة

قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ص ص 3-4.

<sup>3</sup> - محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

6- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.

7- توفير العملات الأجنبية في حالة التوريق عبر الحدود.

8- التوريق أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

9- تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.

### المطلب الثاني: متطلبات نجاح عملية التوريق

يتطلب نجاح برنامج التوريق توافر المقومات الأساسية الآتية<sup>1</sup>:

- 1- وجود عقد نمطي بين الممول وشركة التوريق يعطي جميع المشاركين الثقة في وجود الضمانات اللازمة لمقابلة الالتزامات بصورة محددة وقاطعة ويمكن تنفيذها من الناحية القانونية.
- 2- أن يقوم المروج بالبحث والدراسة المستقلة Due-diligence Research بحيث يوضح للأطراف المختلفة طبيعة المخاطر والتقييم السليم للأصول.
- 3- توافر مجموعة من معايير الملاءة المالية والخبرة في مجالات الأوراق المالية والأوراق التجارية وإدارة الأصول في الشركات العاملة في مجال التوريق والقائمين عليها.
- 4- توافر الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين من الخسائر التي يمكن التعرض لها في حالة إفلاس الشركة التي تقوم بخدمة الدين أو بيعها للحقوق المالية التي لديها.
- 5- التصنيف الائتماني لأوراق المالية المصدرة في عمليات التوريق بواسطة الشركات التي تعتمد عليها الهيئة العامة لسوق المال لإجراء هذا التصنيف.
- 6- يقوم منشئ الدين Originator بحوالة الحقوق المالية الناشئة عن هذا الدين لشركة ذات غرض خاص تقوم بعملية التوريق (أو إصدار الأوراق المالية اللازمة-السندات)، ويقوم منشئ الدين (المحول) في كثير

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية (مصر)، 2005، ص ص 321-322.

من الأحوال بنفسه بعمليات خدمة الديون، حيث أنه هو الضامن الرئيسي للوفاء بالحقوق الناشئة عن هذه الأوراق المالية(السندات).

7- أن تكون الأوراق المالية المعروضة في عمليات التوريق لأهداف المستثمرين من حيث تنوع آجالها واختلاف عوائدها باختلاف درجات المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون في هذه الأوراق المالية.

8- توافر نظام معلومات آلي متكامل يمكن الشركة من إدارة عملياتها بكفاءة.

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب عملية التوريق

الفرع الأول: مزايا عملية التوريق وهي<sup>1</sup>:

أولاً: المزايا التي تعود على الاقتصاد بصفة عامة

- توسيع نشاط أسواق المال.
- استحداث أدوات استثمارية جديدة للمستثمرين.
- تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية.
- تقديم أداة مالية جديدة للجهات المصدرة للتوصل إلى أسواق المال.
- إضافة مصادر تمويل للبنوك وجهات الائتمان الأخرى.

ثانياً: المزايا التي تعود على الجهات المصدرة

- يتيح التوريق فرصة للوصول إلى أسواق المال بالتصنيف الائتماني للجهة المنشئة لمحفظة التوريق.
- توفير السيولة من خلال الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة.
- تنوع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين.
- تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط والحصول على أصول جديدة.
- الموازنة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.

<sup>1</sup>- أسامة عبد الخالق الأنصاري، الدليل العملي للاستثمار بالبورصة، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 2007، ص37.

## ثالثاً: المزايا التي تعود على المستثمرين

- تقديم أداة استثمار جديدة وواعدة ذات عائد جيد.
- إيجاد مصدر محدد وواضح لسداد مستحقات السندات ويمكن للمستثمرين متابعتها شهرياً.
- يسمح للمستثمرين باختيار نوع الأصل الذي يرغبون الاستثمار فيه، حيث يكون اختيار السند الذي يتم الاستثمار فيه مرتبطاً بنوع أصول محفظة التوريق، وبالتالي يسمح بتحديد وتفهم المخاطر المرتبطة بسندات التوريق.
- يعطي دوراً هاماً لأمين الحفظ في تقديم تقارير عن عملية التحصيل والتأكيد من سداد مستحقات السندات في تواريخ استحقاقها.

## الفرع الثاني: عيوب عملية التوريق

تتجلى مساوئ التوريق خاصة على المستوى الدولي، إذ يشترط الطرف المدين للموافقة على توريق الدين من طرف الدائن أن يتم السداد بالعملة المحلية، واستثمار كامل قيمة الدين في مشروعات داخل حدود الدولة وهذه العملية تبدو مغرية للدول المدينة، إلا أنها لها أثر بالغ على السياسة المالية والنقدية على الدولة إذا كانت قيمة الدين كبيرة فقد يترتب على إنفاقها حدوث تضخم بكل ما يحمله التضخم من مساوئ<sup>1</sup>.

وتتعرض الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاط التوريق على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر التي تؤثر على أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية وتدفقاتها الاقتصادية بل وعلى مركزها المالي ككل ومن أهمها ما يلي<sup>2</sup>:

- مخاطر تسعير الفائدة، حيث تشكل التقلبات في سعر الفائدة للسوق، أحد المخاطر الهامة التي يمكن أن تهدد المصدر وتساهم في خفض عوائدها بصورة كبيرة، ولذلك فإن إدارة هذا النوع من المخاطر له أهمية متزايدة خاصة في ظل تعقد أسواق المال، وكذلك في الدول التي تحررت أسعار الفائدة في أسواقها.

<sup>1</sup> - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة التحديات المصرفية الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2008-2009، ص ص 52-53.

<sup>2</sup> - الموقع الإلكتروني <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/4988>، تاريخ الإطلاع 2016/11/15، الساعة 21:00.

- مخاطر الإسراع في السداد، حيث تنتج عن سداد العميل لالتزاماته قبل ميعادها مما يؤدي إلى وجود فجوة بيت المتحصلات و عوائد الأوراق المالية لنشاط التوريق.
- مخاطر الأداء، وهي ضمن المخاطر التي لا يمكن تجنبها وكل تدفق مستقبلي للتوريق يصاحبه مخاطر أداء وهي مرتبطة بأداء المصدر.
- مخاطر السوق، وهي الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع وتؤثر بطريقة جوهرية على السوق والاستثمارات التي به وبسببها تختلف العوائد المتوقعة.
- مخاطر خدمة الدين، وهي مخاطر عدم التوافق المتحصلات المستلمة من المدينين الناشئة عن الأوراق التجارية في تواريخ استحقاقها وتسليمها لشركة التوريق وسداد حقوق المستثمرين.
- مخاطر الضمان، وهي مخاطر عدم الدقة في تحديد قيمة الأصول الضامنة لقيمة القرض ، وقد ظهرت زيادة الضمانات الإضافية وذلك لمواجهة مخاطر الضمان والمخاطر المرتبطة بالأصول الضامنة ، وذلك لتعزيز الشركة أو المؤسسة البادئة للأصول للوفاء بديون المستثمرين.
- مخاطر القوة الشرائية للنقود، والمقصود بها هبوط القوة الشرائية للنقود للدخل الناتج من الاستثمار وبالعبارة دائما في حسابات العائد من الاستثمار بالعائد الحقيقي وليس بالعائد الاسمي.

## خلاصة الفصل

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بعرض وشرح كافة الجوانب المتعلقة بعملية التوريد، من حيث مفهومه، تاريخه نشأته، أنواعه، أطرافه وشروطه، وكذا أهميته ودوافع اللجوء إليه، حيث تعتبر تقنية التوريد من أهم منتجات الهندسة المالية وتظهر هذه الأهمية في كون آلية التوريد ابتكار مالي جديد لم يشهد استعمالها من قبل إلا بعد ظهور مشكلة القروض الإسكانية العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل طريقة عمل آلية التوريد من طرف المؤسسات المالية عن طريق سحب جزء من أصولها غير القابلة للتداول من ميزانيتها والتنازل عنها لمؤسسة مالية أخرى تسمى مؤسسة التوريد، وحتى يتحقق ذلك لا بد من توفر بعض الشروط والقيام بمجموعة إجراءات إضافة إلى تحمل بعض التكاليف لضمان نجاح هذه العملية، ومع توسع انتشار الاستعمال لهذه الآلية في معظم الدول، فقد لجأت معظمها إلى وضع تشريعات وقوانين لتنظيم عمليات التوريد حتى لا يكون هناك انعكاس سلبي لها. وبالرغم من المزايا والفوائد التي تحققت تقنية التوريد سواء للأطراف الفاعلة فيها أو الأسواق المالية وحتى للاقتصاد إلا أنها تحتوي على مجموعة من مخاطر التي من شأنها أن تسبب في إحداث أزمات غير متوقعة.

## الفصل الثاني

مدخل عام حول مخاطر السيولة

المصرفية

**تمهيد**

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر المصرفية، لا سيما في عالمنا المعاصر حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي لنجد من بين هذه المخاطر مخاطر السيولة، التي تهدد عمل كل البنوك التجارية الناجمة من طلبات السحب غير متوقعة للودائع من قبل ملاكها وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات، ويتطلب التعامل مع هذه الطلبات الكثير من السرعة مما يمكن أن ينجر عنه آثار سلبية تعرقل عمل البنوك وتهدد كافة نشاطاته، لهذا قمنا بتخصيص هذا الفصل المعنون بعموميات حول مخاطر السيولة ليندرج تحته ثلاث مباحث على التوالي:

**المبحث الأول: المخاطر المصرفية****المبحث الثاني: تقييم مخاطر السيولة في البنوك****المبحث الثالث: دور التوريق في معالجة مخاطر السيولة**



## المبحث الأول: المخاطر المصرفية

إن تعدد المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك، وتعرقل نشاطاته مما يستوجب على البنوك الحاجة الملحة حول تسطير أهدافه وإعداد خطط لتحديد ومواجهة هذه المخاطر بشتى أنواعها، وإيجاد الحلول الملائمة للحد من هذه المخاطر ، لهذا ركزنا في مبحثنا هذا علي مفهوم المخاطر المصرفية، وكذا أهم أنواع المخاطر المصرفية لتليها الخطوات والإجراءات المتبعة للحد من الأخطار المصرفية.

## المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية

من أجل الحصول على تعريف دقيق وواضح للمخاطر المصرفية لا بد من تعريف الخطر بصفة عامة، والذي يدل على احتمالية وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير مرغوب فيها حيث يرى البعض بأن الخطر ينتج عن (نقص التنوع، نقص السيولة، إدارة البنك في التعرض للمخاطر)<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للمخاطر المصرفية فهي تتخذ عدة تعريفات من بينها ما يلي:

**تعريف 1:** تلك المخاطر التي تشير إلي تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات السوقية للمصرف، لذلك بإمكاننا أن نقول أن المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ، حيث أن كل مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير مؤكدة ؛ أي ينبغي معرفة المخاطر التي تهدد عمل المصرف<sup>2</sup>.

**تعريف 2:** المخاطر المصرفية هي احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين<sup>3</sup>.

**تعريف 3:** المخاطر المصرفية وهي احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بوعيشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، ب ط، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي (الجزائر)، ص 2.

<sup>2</sup> - صادق رشيد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص 189.

<sup>3</sup> - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2013-2014، ص 47.

<sup>4</sup> - بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 7.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى القول انه إذا كان مفهوم المخاطر ملزم لنشاط المصرفي، فان عملية الاهتمام والمعالجة أمر ضروري لحل جميع المخاطر التي تهدد عمل المصارف.

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

نظرا للمحيط البنكي وكذا طبيعة الأنشطة البنكية والمخاطر التي تتعرض لها يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي لنجد من بينها ما يلي:

#### الفرع الأول: المخاطر الائتمانية ( Credit Risk )

وتعرف بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ تم إقراضه إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة، وتنشأ المخاطر الائتمانية من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول، وكذلك تشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: مخاطر السيولة ( Liquidity risk )

وهو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك، بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة السيولة ويرتب عليه عدم قدرته علي الوفاء بالتزاماته المستحقة، وكل ذلك بسبب إتباعه لسياسة إئتمانية غير رشيدة، أو لسوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، حيث يحدث عدم توافق زمني بين أجال استحقاق القروض الممنوحة، و آجال استحقاق الودائع لدي البنك، أو بشكل عام يقوم بتوظيف أمواله في أصول ثابتة أو بأخرى تتطلب فترة زمنية قد تطول لكي يمكن له أن يحولها إلى سيولة ويسر إلى سيولة مطلقة؛ أي ذات سيولة منخفضة جدا (شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية طويلة الأجل....) وفي الوقت ذاته قد يكلف البنك نفسه بتقديم فوائد بمعدلات مرتفعة على الودائع لديه لكسب المزيد من المتعاملين، فضلا عن عدم تمكنه من تدبير الأموال الكافية من السوق النقدي والمالي عند الحاجة إلى ذلك (وضعية أزمة السيولة)<sup>2</sup>

كما يمكن تعريفها علي أنها عدم قدرة البنك الحصول على الأموال اللازمة وقت الحاجة إليها أو أنها تنشأ عندما يواجه المصرف مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأمد، وتشمل

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2009، ص74.

<sup>2</sup> عبد الحق ابو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية "عمليات تقنيات وتطبيقات"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الجزائر، بدون سنة، ص49.

مسحوبا الودائع والطلب علي القروض والتسهيلات ، وعليه فان مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لتلبية مسحوبات المودعين وانتهاز الفرصة الملائمة من اجل منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: المخاطر التشغيلية (operational Risk) وهي<sup>2</sup> :

ترتبط بالتنظيم العام للبنك وأداء نظمه الداخلية (شاملة ما يتصل بها من استخدام بالتقنيات الحديثة والحاسبات) ومدى التوافق مع سياسات البنك وإجراءاته، والإجراءات ضد سوء الإدارة والعش... كذلك تتصل المخاطر التشغيلية بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وفي نظام رفع التقارير، وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، وفي غياب التتبع والإثبات الكفاء للمخاطر ويمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة ولا تتخذ إجراءات تصحيحية وينتج عن ذلك عواقب وخيمة... وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين:

المستوى الفني: عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة

المستوى التنظيمي: ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة.. وفي كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة فأى قصور يحتمل أن يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي تم فيها تجاهل المخاطرة ومما يزيد الوضع سوءا.

### الفرع الرابع: مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فان الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة فالمقرض الذي يكسب سعرا يكون معرضا لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة، والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو يتيح فرصا للكسب أيضا.

وهناك مؤشرات متعددة ومتنوعة للأسعار السوقية، في بعض الأحيان يكون سعر القروض المستحقة بظروف السوق إذا تم تجديدها حتى لو كان معدلها ثابت. وتصبح الأسعار ثابتة ومتغيرة عند حلول موعد

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص198.

<sup>2</sup> حسن صلاح الدين، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة(مصر)، 2011، ص20-21.

الاستحقاق، وتلك الأسعار التي تكون متغيرة عند حلول موعد الاستحقاق، وتلك الأسعار التي تكون متغيرة يتم تثبيتها فيما بين تاريخي التعديل.

وهناك مصدر آخر لمخاطرة أسعار الفائدة، وهذا المصدر كامن من الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية، والحالة الشهيرة لذلك هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت فالمقترض يمكنه دائماً أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد- وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً. وتحمل الودائع خيارات أيضاً حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع لأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، والمخاطر الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر الفائدة غير مباشرة، وهي لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودات وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات المصرفية ويجرون اختياراتهم تبعاً لظروف وأحوال السوق<sup>1</sup>.

### الفرع الخامس: مخاطر الصرف الأجنبي

تتمثل مخاطر العملة في الملاحظة تتحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية.

إن مخاطرة الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطرة الصرف الأجنبي مكون في مخاطرة السوق، بالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى، يوجد أيضاً مخاطر عملة إضافية بالنسبة لكل التعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية، والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطرة الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطر وفقاً لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية<sup>2</sup>.

### الفرع السادس: مخاطرة السوقية ( Market Risk )

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير، وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي<sup>3</sup>. كما تعتبر مخاطر السوق تلك المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار

<sup>1</sup> - مهدي حنا نقولا عيسى، إدارة المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، 2010، ص 79-80

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر " ادوات، شركات، بنوك"، بدون طبعة، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية (مصر)، سنة 2003، ص 206.

<sup>3</sup> - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، 2006، ص 22

وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الأصول والالتزامات ، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر معدلات أسعار الفائدة ومخاطر تسعير الأصول ومخاطر أسعار الصرف<sup>1</sup>.

### الفرع السابع: مخاطر القدرة على السداد

مخاطرة القدرة على السداد أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك على السداد وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك.

إن القدرة على الدفع هي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح وكل المخاطر التي يتم تحملها، الائتمان سعر الفائدة، السيولة، المخاطر السوقية أو التشغيلية. أن مخاطرة القدرة على الدفع جوهرية بالنسبة للجهات المنظمة، فالقضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال هي تحديد أي مستوى من رأس المال ينبغي ربطه بالمخاطر الإجمالية من أجل المحافظة على مستوى مقبول من اليسر أن مبدأ كفاية رأس المال يتبع ويؤسس التوجهات الرئيسية لإدارة المخاطر وهذه يمكن تلخيصها في المبادئ التالية<sup>2</sup>:

- كل المخاطر تولد خسائر محتملة.
- الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال.
- يجب ضبط وتسوية رأس المال بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر.

<sup>1</sup> - محمد داود عثمان، اثر مخففت مخاطر الائتمان على قيمة البنوك -دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن(عمان)، 2008، ص19.

<sup>2</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 206-207.

## المطلب الثالث: الخطوات و الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية

## الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر

تقوم عمل إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي<sup>1</sup>:

تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف علي المخاطر المحيطة بالعمل.

تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصر الخطر والآثار التي يحددها كل خطر بالإضافة إلى احتمال حدوث هذا الخطر.

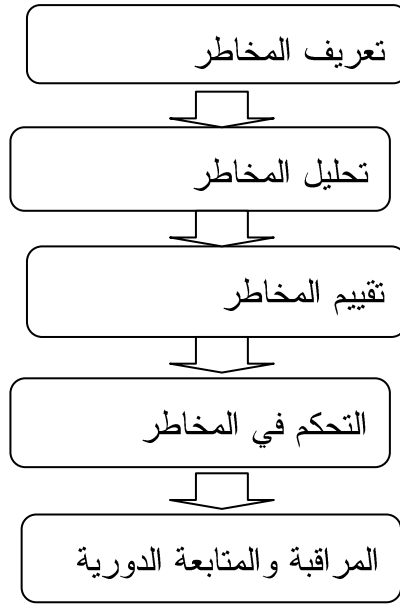
التحكم في المخاطر: و بها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وأثاره.

المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديد أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 3، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، 2014-2015، ص ص 25-26.

## شكل رقم(2): خطوات إدارة المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

## الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية

هنالك العديد من الإجراءات التي يمكن لإدارة المصرف أن تقوم بها للحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، وفي ما يلي أهم هذه الإجراءات<sup>1</sup>:

الرقابة: ويتمثل ذلك في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

التنويع: ويقصد بذلك تنوع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.

المشاركة: أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل: التأمين، الكفالات....الخ.

النقل: توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر.

قبول الخطر: أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر، وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة وكلفة معالجتها عالية.

تجنب المخاطر: تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

<sup>1</sup> - مهندس حنا نقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص125.

## المبحث الثاني: تقييم مخاطر السيولة المصرفية

تعتبر مخاطر السيولة المصرفية من بين المخاطر التي تعرقل نشاط المصرف، وتكون في حالة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه زبائنه، لذا يستوجب على البنوك أخذ الحيطة والحذر لأجل السير الحسن لمداولة نشاطه، لهذا سوف يتم التعرف على مجموعة من الأساسيات المتعلقة بالسيولة، ومؤشرات قياسها وكذا الأساليب التي تقاس بها مخاطر السيولة في المصارف، ودور التوريق في معالجة مخاطر السيولة.

## المطلب الأول: أساسيات حول السيولة المصرفية وإدارتها

## الفرع الأول: ماهية السيولة (النظرية والمفهوم)

أولاً: مفهوم السيولة: هناك تعارف متعددة ومختلفة للسيولة المصرفية من بينها ما يلي:

تعريف 1: السيولة تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان ؛ أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع؛ فالسيولة على المستوى المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية الائتمان في أي وقت<sup>1</sup>، أما السيولة على المستوى الفردي فإنها تختلف عما سبق ، فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحب منه الودائع<sup>2</sup>.

تعريف 2: السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة بدون خسارة في القيمة، حيث تُستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من وداائعهم ، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع<sup>3</sup>، حيث أن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك بزعة ثقة المودعين به ودفعهم فجأة، ما قد يعرض البنك للإفلاس، وهذا ما حصل لبنك انترا اللبناني، حيث توقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه نتيجة زيادة مفاجئة وغير متوقعة في المسحوبات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو محق، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص93.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قريبا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص52.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص53.

<sup>4</sup> فواز صالحوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، سورية، دمشق، 2011،



**تعريف3:** السيولة تعني الاحتفاظ بحجم مناسب من الأصول السائلة لمواجهة الالتزامات العاجلة وأهمها المسحوبات من الودائع<sup>1</sup>.

**تعريف4:** السيولة تعني قدرة الأصل أو الموجود على التحول إلى نقد سائل بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة<sup>2</sup>.

**تعريف5:** السيولة هي المال النقدي الجاهز لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن المودعين<sup>3</sup>.

ويؤكد ( Rose ) إن سيولة المصرف تُعتبر جيدة إذا كان يتمتع بسهولة الحصول على الأموال بتكلفة مقبولة وبالجم المطلوب وبالوقت المناسب، ويعني هذا إما أن يمتلك المصرف المبالغ الملائمة عند احتياجه للسيولة أو القدرة على الحصول على الأموال المطلوبة من خلال الاقتراض أو تسهيل بعض الموجودات، ويضيف ( Rose ) أن نقص السيولة المصرفية يعتبر أحد إشارات تعرض المصرف للمشاكل المالية، وإن مثل هذا المصرف الذي لا يعالج هذه الحالة سيبدأ بفقدان ودائعه ، مما يجبر المصرف إلى التخلي عن الموجودات السائلة، والبنوك الأخرى سوف تتخلى تدريجياً عن إقراض المصرف بدون ضمانات إضافية ، أو زيادة في معدلات الفائدة ، وهذه الأمور تمثل ضغطاً إضافياً على إيرادات المصرف<sup>4</sup>.

وبالتالي فإن السيولة في البنك لها أهمية بالغة، وذلك راجع إلى أن أكبر جزء من التزامات هذا البنك متمثلة في ودائع الأفراد المودعة لديه وسحبها عند الطلب.

### ثانياً: نظريات السيولة

ترتكز السيولة النقدية على أربع نظريات رئيسية وهي<sup>5</sup>:

#### 1/ نظرية السيولة التقليدية أو الكلاسيكية

<sup>1</sup> عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص167.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجناي، ورمز ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص97.

<sup>3</sup> شاكر القزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص29.

<sup>4</sup> اسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، 2013، صص181-182.

<sup>5</sup> فلاح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2006، صص 99-100.

وتؤكد على ضرورة استخدام أموال المصرف التجاري باستثناء الاحتياطات الأولية في موجودات مربحة تأخذ شكل أدوات ائتمان قصيرة الأجل؛ أي توظيف أموال المصرف في قروض واستثمارات ذات آمد قصيرة، وذلك لأن المصارف التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية، والنشاطات الصناعية ذات الأمد القصير.

## 2/ نظرية التحول

وتشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى موجودات أخرى أكثر سيولة؛ أي قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري الاحتياطات الثانوية، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

## 3/ نظرية الدخل المتوقع

تسند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولأمد مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتوقع للمنشأة المقترضة؛ أي قدرتها على توليد مجرى النقد؛ أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة، والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد استحقاقها، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

## 4/ نظرية إدارة الالتزامات

يمكن أن يلبي المصرف احتياجات السيولة لديه من خلال الإقراض من أسواق المال، أي زيادة الالتزامات التي عليه، فعندها يحتاج المصرف إلى أموال بشكل فوري فبإمكانية استخدام أدوات معينة؛ كإصدار شهادات الإيداع "certificate of deposit" والأوراق التجارية وغير ذلك، وينبغي أن تكون إدارة المصرف قادرة على إدارة هذه الالتزامات بكفاءة.

**الفرع الثاني: مكونات السيولة:** ويمكن تصنيف السيولة حسب توفرها إلى:

**أولاً: السيولة الحاضرة:** وهي عبارة عن نقود حاضرة تحت تصرفه، وتشمل ما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - عبد الغني قواوسي، تحديد السيولة في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة (الجزائر)، 2014/2013، ص39.

1/ النقود بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: وهي عبارة عن الأموال الموجودة في خزائن البنك في صور نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة أو محلية أجنبية.

2/ الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وفقاً لقوانين المنظمة للاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي ، للحفاظ على حقوق المودعين، حيث يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، بالإضافة إلى أن البنك يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى ، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، حيث يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

3/ شيكات تحت التحصيل: وهي عبارة عن شيكات مقدمة من عملائه لتحويلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء للبنك، حيث تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وبذلك لا يؤخذ في الحساب الشيكات التي يتحمل رفضها لسبب أو لآخر، حيث تعتبر الشيكات التي يمكن تحويلها عن طريق غرف المقاصة، حيث كلما كانت الشيكات مسحوبة على العملاء في نفس البلد كلما اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

### ثانياً: السيولة الشبه نقدية

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها ، أي بيعها أو رهنها مثل أدون الخزانة، الكمبيالات المخصصة، والأوراق المالية (الأسهم، والسندات) تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق وإمكانية التصريف السريع، سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: إدارة السيولة

بما أن البنك يلعب دور الوساطة المالية ، فعليه دائماً أن يكون على علم بكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وذلك سعياً منه لتحقيق أقصى ربح ممكن من جهة ، وتجنب الوقوع في أزمة السيولة من جهة أخرى، وهذا ما يعرف بإدارة السيولة والتي سنحاول توضيحها.

تلتزم البنوك الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30% من إجمالي الودائع ، وما في حكمها، مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي أو الفعلي على القروض والسلفيات، وكذلك السحب غير المتوقع من الودائع ، مما بين مدى الصعوبة التي تنطوي عليها تقدير الاحتياجات من السيولة.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

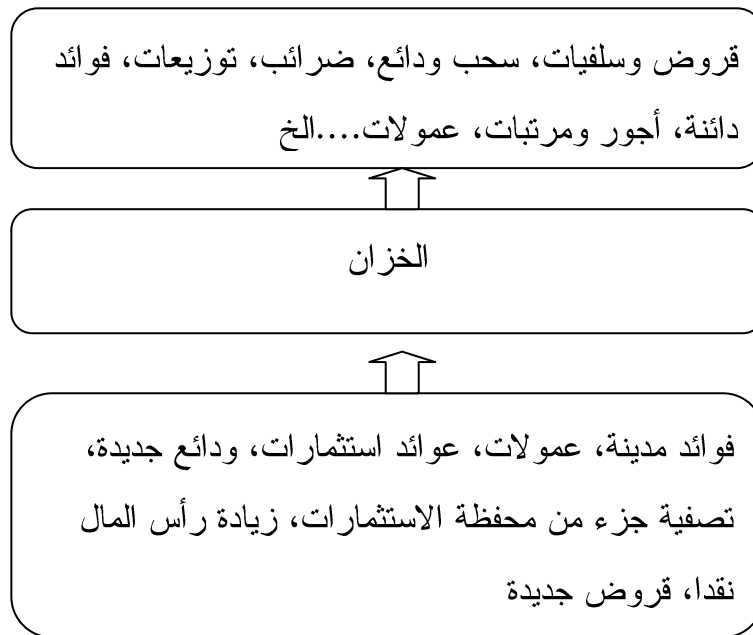
تعتبر النقدية بخزينة البنك وأدونات الخزنة المشكل الأساسي للسيولة ، لذلك يجب التعرف على تطور هذا البند، بينما تعتبر القروض والسلفيات أقل سيولة من البند السابق، وتشير نسبة القروض والسلفيات /الودائع، إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وتسمى هذه بنسبة التوظيف، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، وفي نفس الوقت لها أثر نفسي حيث يجب على الإدارة توخي الحيطة والحذر عند منح قروض إضافية.

من الناحية النظرية تمثل الودائع الحد الأقصى للقروض والسلفيات التي يمكن للبنك منحها للعملاء، ولكن من الناحية العملية لا تتجاوز نسبة التوظف 65% من الودائع.

وقد تقاس السيولة أيضا بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة/الودائع، ويعتبر هذا المقياس أكثر فعالية من استخدام نسبة القروض/الودائع، لأن هذا المقياس (الأصول السائلة/ الودائع)، يتضمن أي متحصلات من القروض القائمة وكذلك الأموال التي قد يقترضها البنك من الغير، وبذلك يمكن تشبيه مركز السيولة لأي بنك كخزان ( Reservoir ) تدخل وتخرج منه النقدية، والفرق بينهما (المدخلات والمخرجات) يشكل الرصيد النقدي، وقد يدخل تحت هذا البند أيضا الأوراق المالية الحكومية أو المضمونة منها المدرجة في تواريخ استحقاقها طالما أنه يمكن تحويلها إلى نقدية بدون خسارة.

تختلف الاحتياجات من السيولة من بنك إلى آخر، وأيضا تختلف هذه الاحتياجات من وقت إلى آخر بالنسبة للبنك الفردي، بسبب اختلاف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والشكل الآتي يوضح ذلك:

### شكل رقم(3): التدفقات النقدية الداخلة والخارجة



المصدر: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص153

يدعو ما سبق إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة بالتنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات، ودراسة سلوك الودائع، وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب عن ذلك من مخاطر، ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية.

يمكن بالرجوع إلى البيانات الماضية التعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع والقروض، وبالتالي تقدير حجم السيولة المطلوب حيث تزداد الحاجة في الحالتين الآتيتين<sup>1</sup>:

- زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع.

- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات.

ومن خلال ماسبق عرضه من معلومات، يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض، ونوجزها فيما يلي<sup>2</sup>:

#### أولاً: السيولة لمقابلة سحب الودائع: Deposit Liquidity

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك، تمثل التزامات من قبل المودعين والتي تتفاوت من حيث السيولة فليس المهم تصنيف الودائع إلى وديع تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع لأجل...ألخ، أو وفقاً لمصادرها على وديع أفراد، وديع حكومية..ألخ، ولكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

1- وديع مؤكدة السحب

2- وديع محتملة السحب

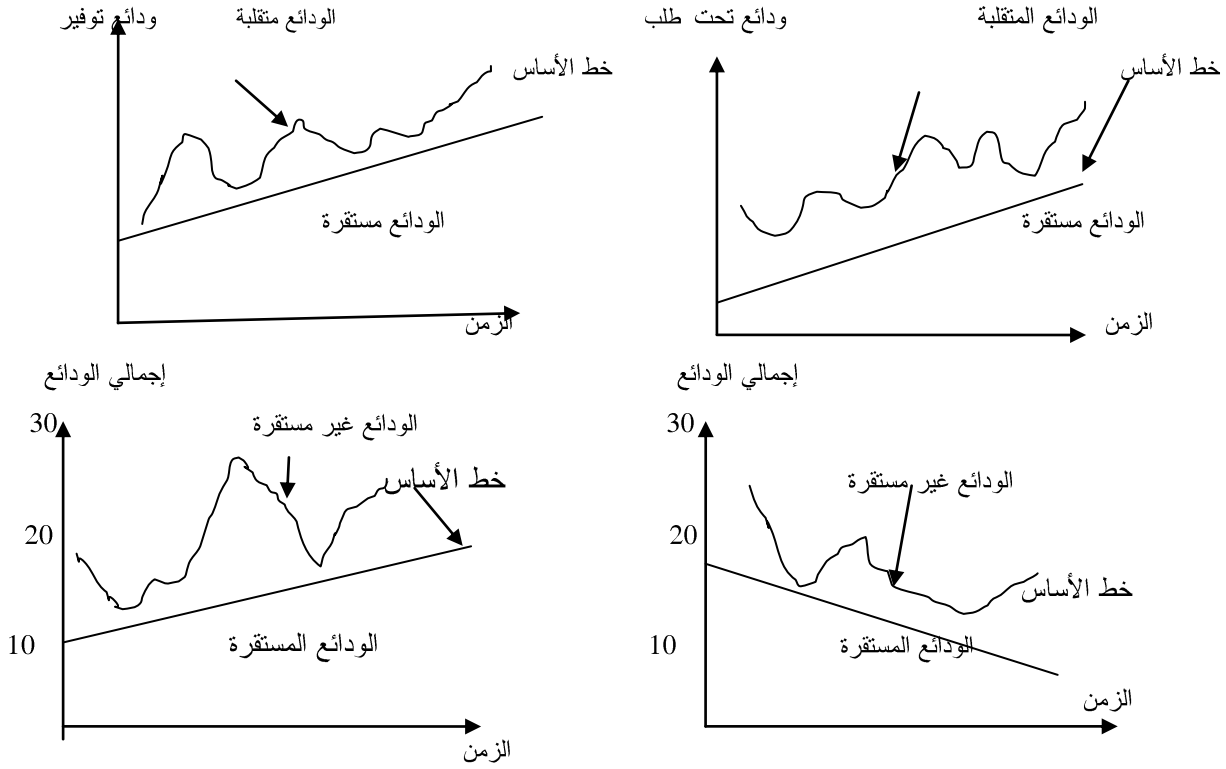
3- وديع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة، وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الودائع، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر من أمثلة الودائع المؤكدة السحب المرتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال أسبوع، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع، فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد، وبذلك يتحدد الودائع المستقرة وهي التي تقع أسفل هذا الخط، أما الودائع غير المستقرة فهي تقع أعلى خط الأساس كما تبرزه الرسوم البيانية الأربعة التالية:

<sup>1</sup> - محمد سعد أنور سلطان، إدارة البنوك، ب ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، سنة 2005، ص 152-154.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 87-91.



الشكل رقم(4): يوضح السيولة لمقابلة سحب الودائع بأنواعها

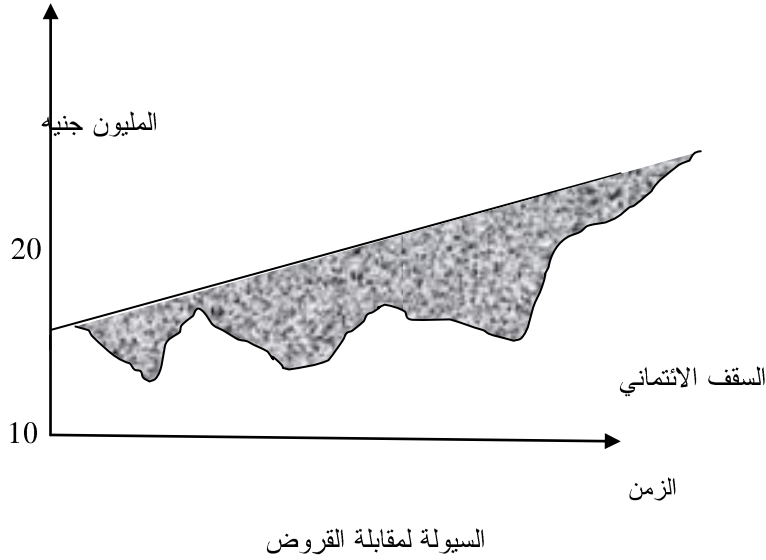


المصدر: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

ثانيا: السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: Liquidity for loans

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بالأصول السائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، وتسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تماثل الودائع الغير المستقرة. والرسم البياني يوضح ذلك:

## الشكل رقم(5): السيولة من أجل تلبية القروض والسلفيات



المصدر: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص56

## المطلب الثاني: المؤشرات المالية المستخدمة لقياس السيولة في البنوك

وتشمل أربع نسب أساسية متمثلة في:

## الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي.

ويمثل العلاقة بين ما تملكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموعة التزاماته المالية، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \left( \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى} \right) * 100 / \text{الودائع وما في حكمها.}$$

ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.

<sup>1</sup>- فلاح حسن عداي الحسني ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، مرجع سبق ذكره، ص97.

<sup>2</sup>- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص45-46.



- سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا.
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميع الاحتياطات.
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة ، وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة أن لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة، وإنما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين البنوك.
- أصبح على كل بنك تجاري أن يحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة برصيد بنسبة مما لديه من ودائع، ويحددها مجلس إدارة البنك المركزي، وهذه النسبة القانونية للاحتياطي لا تتخفف في متوسطها اليومي خلال الشهر عن حد أدنى 20% في الأوقات العادية.

### الفرع الثاني: نسبة السيولة العامة

وتعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء، وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواء بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض، وهل استخدم في المجال الذي منح من أجله؟ ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسات منح الائتمان، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك<sup>1</sup>، وتستخرج للدلالة على مدى الكفاءة التي تتمتع بها الاحتياطيات السائلة عند البنك، أي احتياطات الدرجة الأولى في تغطية الالتزامات العامة للبنك تجاه عملائه، وتتكون هذه النسبة من كسر مضروب في 100، بسطه يشمل (النقود بالصندوق + الشيكات تحت التحصيل + الودائع لدى البنوك والمرسلين + الاحتياطي القانوني لدى

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007، ص215.

البنك المركزي)، أما مقامه فيتكون من (الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل+ الشيكات والحوالات المستحقة الدفع+ ودائع البنوك والمرسلين لدى البنك+ الرصيد غير المغطي نقدا من خطابات الضمان)<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: نسبة الاحتياطي القانوني<sup>2</sup>

وفقا للقانون رقم 163 لسنة 1957، والقرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي ( تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي ن وبدون فوائد نسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي ) وإذا جاز العجز 5% مما يجب أن يكون عليه الرصيد، وإذا استمر العجز لمدة تجاوز شهرًا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يرفض على البنك التجاري عدم إعطاء أي قروض جديدة ، حتى يتم استيفاء النقص بالإضافة إلى جزاء مالي، وتحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتشمل مقام النسبة البنود الآتية التي تضاف إلى إجمالي الودائع، والتي تقترب من صفة الودائع وبحيث تحسب النسبة كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع+ شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع+ الأرصدة المستحقة للبنوك+ مبالغ مقترضة من البنك المركزي)، وتصل نسبة الاحتياطي القانوني حاليا 14% بينما تبلغ السيولة 30%.

<sup>1</sup> - محمد سعيد، انور سلطان، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية (مصر)، 2005، ص162.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف "السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية- البنوك الإسلامية والتجارية"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2002، ص191-192.

## الفرع الرابع: نسبة السيولة القانونية

يراقب البنك هذه النسبة أربعة مرات في الشهر، والتي تصل في المتوسط 30% وتحسب وفقا للعلاقة التالية<sup>1</sup>:

نسبة السيولة النقدية = نقدية وذهب لدى البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية وأوراق مالية واستثمارات + أذونات الخزانة/ إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع.

من مكونات بسط النسبة السابقة:

- النقدية بخزينة البنك: وهي الموجود بخزينة البنك الرئيسي وفروعه لمواجهة طلبات السحب ، ويحسب رصيد النقدية بالإضافة أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية في أي لحظة.

- الذهب: عبارة عن الذهب الحر (السبائك) والعمولات التذكارية الذهبية، حيث يسهل تحويلها إلى نقدية.

- الأوراق التجارية: وهي الأوراق التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، ومستوفية الشروط (وجود إمضائين تجاريين على الأقل)، ويعتبر هذا البند من أهم بنود السيولة، ويحقق ربحا مناسباً.

الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها وأذون الخزانة: فهي أكثر سيولة من غيرها (غير حكومية) وتكون جزءاً من محفظة الأوراق المالية، ويمكن خصم أذون الخزانة حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.

- شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل: وتمثل مستحقات البنك لدى البنوك الأخرى لم يتم تحصيلها بعد ولذلك فهي تظهر بميزانية البنك.

من مكونات مقام النسبة السابقة ما يلي:

- الشيكات والحوالات والسندات المستحقة الدفع: يمثل هذه أوامر وتعليمات يتلقاها البنك من عملائه للدفع للآخرين؛ أي أنها تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 48-50.

- مستحق للبنوك: سواء في شكل حسابات جارية أو غيرها لصالح بنوك تجارية أخرى ، حيث يتم تسوية الشيكات، والحوالات عن طريق غرفة المقاصة بالبنك المركزي، ويضاف إلى ما سبق الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي، وكذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.

- الجزء غير مُغطى من خطابات الضمان: حيث يعتبر ذلك التزاما على البنك قبل الجهات التي صدر لصاحبها خطاب الضمان، ويظل قائما إلى أن يسترد الخطاب أو ينفذ العميل التزاماته.

وتعتبر نسبة السيولة القانونية من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف بالقانون، وتتراوح ما بين (30-35) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، وهذه النسبة تعكس مدى قدرة الاحتياطات النقدية والشبه النقدية على الوفاء بالالتزامات المصرف المالية خلال جميع الظروف المالية ، وهو من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أساليب قياس مخاطر السيولة في المصارف.

هناك ثلاثة أساليب مستخدمة لدى البنوك لقياس مخاطر السيولة وهي<sup>2</sup>:

**أسلوب قائمة السيولة الصافية:** وهو أسلوب يعتمد على إعداد قائمة تظهر مصادر والتزامات السيولة في البنك وتدرج تحت مصادر السيولة الأصول النقدية وسقوف الإقراض المتاحة والاحتياطي النقدي الإضافي.

**أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة:** ويعتمد على مقارنة نسب ومؤشرات السيولة للبنك مع البنوك المشابهة معه من حيث الحجم والانتشار الجغرافي، ومن أهم هذه المؤشرات، نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الموجودات ونسبة التزامات الإقراض إلى إجمالي الموجودات.

**أسلوب بنك التسويات الدولية:** وهو أسلوب موصى به من قبل بنك التسويات الدولية، ويعتمد بشكل رئيسي على إعداد سلم الاستحقاق وتحليل السيناريوهات، ويشمل تحديد كافة التدفقات النقدية للداخل والتدفقات النقدية للخارج لكافة فترات الاستحقاق المختلفة وهي فئات زمنية تضم الفئة الأولى: من واحد ولغاية 7 أيام، والفئة الثانية: من 8 أيام ولغاية شهر واحد والفئة الثالثة: من شهر واحد ولغاية 3 أشهر،

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 381.

<sup>2</sup> عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، العدد 25، 2010، ص 11.

والفئة الرابعة: من أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر، والفئة الخامسة: من أكثر من 6 أشهر ولغاية سنة، والفئة السادسة: لأكثر من سنة. وبهذا الأسلوب يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية التراكمية يوميا، وعلى البنك تقييم وضع السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية، وكذلك من خلال أسلوب تحليل السيناريوهات المختلفة، والأسلوب الأساسي للفائض والعجز في السيولة، حيث أن البنوك التي تعتمد على الأسلوب التقليدي في إعداد التدفقات النقدية المستقبلية، قد تفشل في مواجهة متطلبات السيولة اليومية، لأن التدفقات للنفقات النقدية التي تزيد عن 30 يوما قد لا تساعد البنك عندما يحتاج للنقد بسرعة.

ولذلك، فقد وجدت البنوك أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في احتساب التدفقات النقدية غير مفيدة، ولجأت إلى تطوير أسلوب يدعى أسلوب الفائض والعجز في السيولة؛ وهو أسلوب يأخذ بالاعتبار البنود داخل الميزانية، بالإضافة إلى بنود خارج الميزانية، وأثبت هذا الأسلوب فعاليته على مدار 25 سنة سابقة في كثير من البنوك العالمية داخل وخارج الو.م.أ ويبدأ هذا الأسلوب بالأصول النقدية ويعتبرها مخزنا للسيولة وتشمل كافة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال 30 يوما سواء كان ذلك لأنها هي أصل موجودات نقدية أو شبه نقدية، وإمكانية بيعها بمستوى خسارة منخفض أو يمكن رهنها كضمانة للحصول على النقد أو أنها تستحق خلال الثلاثين يوما القادمة.

## المبحث الثالث: دور التوريق في معالجة مخاطر السيولة

أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الأهمية التي ينبغي أن تعتني بها إدارة السيولة، نظرا للضغوطات الناتجة عن نقص السيولة خلال الأزمة، والتي جعلت الجهات الوصية تقوم بتدخلات كبيرة لمواجهة الانخفاض الحزوني للسيولة و آثاره على الاقتصاد الحقيقي ، من بينها إضافات بازل 3 في ما يخص مخاطر السيولة، وكذا الدور الفعال للتوريق في معالجة هذا الخطر الذي يهدد عمل المصارف.

**المطلب الأول: إسهامات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة المصرفية.**

**الفرع الأول: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة (مبادئ بازل 3)<sup>1</sup>:**

**أولاً: المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة**

تعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك ، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لسير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين، وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

**ثانياً: دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة**

على كل بنك أن يحدد مستوى مقبول المخاطر بما يلاءم إستراتيجيتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابقة وضمن المراقبة لمؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع، وعلى كل بنك أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والإيجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعوا إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك.

<sup>1</sup> - أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات لجنة بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية ( الجزائر)، ص 110-112.

الفرع الثاني:<sup>1</sup> قياس وإدارة مخاطر السيولة:

يجب على كل بنك أن يجوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة، كما ينبغي علي أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، مع مراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة، كما ينبغي على البنك وضع إستراتيجية لضمان التنويع الفعال لمصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانح، وذلك لتعزيز تنويع الفعال لمصادر التمويل.

## أولاً: منشورات حول السيولة

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن ي أخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

## ثانياً: دور المشرفين

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي، وينبغي على المشرفين أن يطلبوا من البنك اتخاذ جميع الإجراءات في الوقت المناسب للتعامل بسرعة وفعالية مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في عمليات إدارة مخاطر السيولة أو في وضعيات السيولة، وعلى المشرفين تبادل المعلومات على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي، مع غيرهم من المشرفين والسلطات المختصة الأخرى، مثل البنوك المركزية، لتعزيز فعالية التعاون في مجال المراقبة والسيطرة وإدارة مخاطر السيولة على أن تجري هذه التبادلات دورياً خلال الأوضاع الطبيعية.

خصصت اتفاقية بازل الثالثة جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناتجة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، الأمر الذي يتطلب من البنوك اهتماماً أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان،

<sup>1</sup>- أحلام بوعبدلي وحزمة عمي سعيد، المرجع السابق، ص112.

ونسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تنقيط الأصل فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التوريق آلية فعالة في معالجة مخاطر السيولة

إن من أهم الأسباب المحفزة إلى عملية التوريق اعتبارها مصدرا بديلا للتمويل، فالبنوك في حالة حاجتها إلى زيادة رأس مالها، إما بإصدار أسهم جديدة أو الاقتراض باللجوء إلى أحد البنوك الأخرى أو بإصدار سندات مديونية، لأجل زيادة نسبة السيولة وخلق تدفقات مالية جديدة.

وأمام الالتزامات الثقيلة التي ترافق لجوء البنوك لهذه الأساليب يأتي التوريق ليقدم أداة جديدة لحل مشاكل التمويل على نحو يتم فيه تفادي هذه الالتزامات، وذلك بتعجيل حقوق البنوك على مدينيها والتخلص من المخاطر التي تتعلق بهذه الحقوق (خطر عدم الدفع، تغير سعر الفائدة) من خلال التنازل عنها لمؤسسة التوريق<sup>2</sup>.

يمكن التوريق في البنوك والمؤسسات المالية التي تحتاج إلى رؤوس الأموال، أو مقابلة شروط كفاية رأس المال التي تقرضها المصارف المركزية وفقا لمعايير بازل من تحقيق ذلك بتوريق ديونها بنقلها، ونقل درجة مخاطرها إلى مستويات أقل، مع توفير السيولة اللازمة لنشاط البنك<sup>3</sup>.

إن التوريق يعمل على تخفيض أو حتى إزالة متطلبات رأس المال التي يشترطها معيار بازل 1 من خلال إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية بما يضمن توافر أصول ذات السيولة العالمية، ودرجات مخاطر منخفضة، وعلى افتراض أن ربحية الموجودات لم تتخفف بسبب التوريق، ومن ثم فإن عملية التوريق تُعدُّ أداة قوية جدا داخل نشاط المؤسسات المالية<sup>4</sup>.

التوريق يوفر السيولة النقدية للبنك وتقليل مخاطر الائتمان وذلك من خلال تحويل الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى آخرين عن طريق الشركات المالية ذات الغرض الخاص أو المصارف المتمرسنة في هذا العمل لأجل توفير السيولة وتقليل من المخاطر بغرض سد الفجوات التمويلية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - مصطفىوي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص 36.

<sup>3</sup> - قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 211.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص 213-214، (بتصرف).

<sup>5</sup> - عمار بوطوك، دور التوريق في نشاط البنك حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 5، (بتصرف).



التوريق يتيح للبنوك والمؤسسات المالية المختلفة إمكانية منح القروض ثم تحريكها واستبعادها من ميزانياتها خلال فترة قصيرة وبالتالي تخليصها من الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: عثرات آلية التوريق في معالجة مخاطر السيولة

تكمن عثرات آلية التوريق في معالجة مخاطر السيولة من خلال أثر ومخاطر آلية التوريق التي قد تتعرض لها هذه الأخيرة، لهذا سوف يتم التعرض إلى مخاطر هذه الآلية بشيء من التفصيل.

#### الفرع الأول: خطر التسديد المسبق

يعد هذا أول خطر تم التعرف عليه بمجرد استعمال MBS، فعوائد تسديدات الأوراق المتنازل عنها لصالح شركة التوريق يمكن توجيهها بشكل كبير عن طريق القرارات المتخذة من طرف المدينين اللذين يفضلون تسديد ديونهم قبل تاريخ الاستحقاق، ولذلك فقد شكلت هذه الاحتمالية دائما خطرا بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في حيازة قروض الرهانات العقارية وليست هذه الأخيرة فقط، بل إنها مست جميع القروض المختلفة الأخرى التي تضمنت قسم من التسديدات المسبقة ويكون هذا الخطر في تزايد عندما يكون هناك انخفاض في معدلات الفائدة<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: خطر إعسار المدينين

يمكن للمقترضين عدم الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الدائنين، فمعدل الإعسار المتوقعين أساسا على طبيعة القروض المورقة، وكما تشهد به النتائج التالية: هناك نسبة 53.3% من المؤسسات المتوسطة و52.7% من المؤسسات الكبيرة تسدد ديونها بتأخير يتجاوز 15 يوم مقابل 44.7% للمؤسسات الصغيرة<sup>3</sup>.

#### الفرع الثالث: خطر إعسار المتدخلين

مثلما رأينا هناك عدة مؤسسات تتدخل في عملية التوريق، فإعسار أي متدخل يعتبر خطر على إتمام هذه العملية، وهو أمر وارد دائما في بنية عملية التوريق لنضرب مثال عن خطر إعسار المتنازل المحصل للقروض أمام العملاء، فواقعا في عملية التحصيل يحتفظ المتنازل بالتدفقات المحصل عليها أثناء فترة معينة قبل تحويلها لحساب شركة التوريق المفتوح لدى الأمين، وفي هذه الحالة تطبيق إجراءات

<sup>1</sup> - بن رجم محمد خميسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> - مصطفىوي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

<sup>3</sup> - عمار بوظكوك، مرجع سبق ذكره، ص 70.

التصفية القضائية ضد المتنازل يمكن اعتبار هذه الأموال ضمن ذمة هذا الأخير، ومن هذا المنطلق يمكن تجميد هذه الأموال على الأقل مؤقتاً حتى يتم تحديد الحقوق الخاصة بهذه المبالغ بشكل واضح<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: مخاطر الضمانات

تعتمد سندات التوريق في الغالب على ضمانات ديونها المتمثلة في الرهون العقارية كونها معرضة لتقلبات خطيرة في أسعارها ناهيك عن التقديرات المبالغ فيها لقيمتها بسبب المضاربات فيها، وما الأزمة المالية الناتجة عن الرهون العقارية وسنداتنا عنا ببعيد<sup>2</sup>.

ومن خلال ما سبق عرضه من مفاهيم حول العثرات المتعلقة بالتوريق ودورها في معالجة مخاطر السيولة يمكننا أن نستنتج، أن لا بد على المؤسسات المصرفية أخذ مبدأ الحطة والحذر من أجل تجنب الوقوع في هذه الأخطار المرتبطة بالتوريق واستخدام التقنيات الفعالة لتصدى هذه الأخطار في حالة وقوعها.

<sup>1</sup> - سرارمة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 213.

<sup>2</sup> - قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سبق ذكره، ص 215.

## خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن مجمل المصارف تقوم بنشاط قبول الودائع والاحتفاظ بها في شكل أمانة وكذا تقديمها في شكل قروض لطرف ثالث لأجل استثمارها في مشاريع عديدة ومتنوعة في حين أن هذه الودائع تكون قابلة للإرجاع، بحيث أنه كلما زاد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب سيولة أكبر الذي هو في ذمة البنك.

أما في حالة عدم قدرته على أداء واجبه نحو الطرف الآخر فهذا دليل على وجود جانب من المخاطرة على السيولة المصرفية، التي تقاس بجملة من المؤشرات والأساليب التي قد تقلل أو تحد من هذه المخاطر التي تتكرر بصورة دورية، وسوءا كانت هذه المخاطر مالية أو غير مالية فإنهما يقللان من فعالية وكفاءة المصرف، والثقة المتبادلة بينه وبين زبونه.

لهذا يجب على جل المصارف الحرص الشديد على التقليل من المخاطر والتصدي للصدمات المفاجئة التي قد تواجه نشاطه الأساسي؛ فظهور تقنية التوريق تعتبر وسيلة جد هامة للحد من خطر السيولة رغم العثرات التي قد تتعرض لها هذه التقنية داخل العمل المصرفي.

## الفصل الثالث

قراءة قلبية لعملية التوريث و دورها في معالجة

مخاطر السيولة " عينة من بنوك لولاية أوران

تموزجا "

## تهميد

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين أهم المفاهيم والأبعاد النظرية المتعلقة بموضوع البحث، حيث استخلصنا إلى أن تقنية التوريق من أهم تقنيات الهندسة المالية والتي كان لها الدور والإسهام الكبير في زيادة حجم التعاملات والأصول المالية المتداولة في الأسواق المالية، وتوصلنا أيضا إلى أن البنوك و باعتبارها تمثل وساطة مالية فإنها قد تعترضها بعض المخاطر المحتملة كمخاطر السيولة والتي قد تشكل عائقا أمام البنك في تأدية نشاطه على أكمل وجه، ورغم كل هذا إلا أنه يمكن للبنوك تقييم هذه المخاطر وذلك من خلال وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر أو على الأقل القيام بإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، واستكمالا لمعالجة الإشكالية المطروحة سنحاول في هذا الفصل ومن خلال الدراسة الميدانية أن نعكس ما جاء في الفصلين النظريين، وقد وقع اختيارنا على كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك الخليج الجزائر (AGB).

ومن أجل الإحاطة بالموضوع أكثر سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

**المبحث الأول:** آلية التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار (BADR)

**المبحث الثاني:** آلية التوريق في بنك الخليج الجزائر بأدرار (AGB)

**المبحث الثالث:** جدوى وتقنيات تخفيض مخاطر آلية التوريق في البنكين

## المبحث الأول: آلية التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار (BADR)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية الخاضعة للقانون التجاري الجزائري الذي يقوم بتقديم جملة من الخدمات لزبائنه، ويكون هذا موزع على جملة من الوكالات عبر ولايات الوطن، ومن بينها وكالة أدرار وهي محل دراستنا الميدانية، وذلك لأجل معرفة مدى تطبيق آلية التوريق داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة أدرار 252).

### المطلب الأول: التعريف ببنك BADR والهيكل التنظيمي له

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية الأخرى مؤسسة اقتصادية تسعى إلى تحسين العلاقات مع الزبائن الذين تأثروا بالتقلبات الاقتصادية وكذلك التقلبات الناتجة من تغير هياكل التنظيم البنكي، كما أنه يهدف إلى تحسين مردوديته، وذلك عن طريق الحصول على موارد جديدة لاستعمالها كالقروض واقتراح خدمات مباشرة أو غير مباشرة لتساعد على الرفع من أداء البنك.

### الفرع الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن خلال هذا الفرع سوف نحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستعراض لمحة تاريخية عن نشأته وتطوره.

### أولاً: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس البنك بالمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 تخصصه تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة، كما أنه مؤسسة اقتصادية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاء إنشائه على وقع إصلاحات المنظومة البنكية والبنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن، ونظراً للأهمية التي انصاف بها، فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر والدخول في المنافسة، كما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك ونظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكلائه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسة، تسهيلاً لخدماته بعد أن تم إعادة تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي. وهو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس مالها مليار دينار جزائري، وعدد فروعها سنة 1985 إلى 185 فرعاً و 29 مديرية جهوية، وتطور إلى أن أصبح رأس مالها مليارين ومئتي دينار جزائري (22000.000.000 دج) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكلائها 293 وكالة يخضعون لسلطة 38 مديرية

جهوية سنة 2012 ورأس ماله (33000.000.000.00 دج) حيث يشغل البنك أكثر من 7000 عامل مابين إطار وموظف ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا في قاموس مجلة البنك (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.

## ثانيا: وكالة أدرار 252

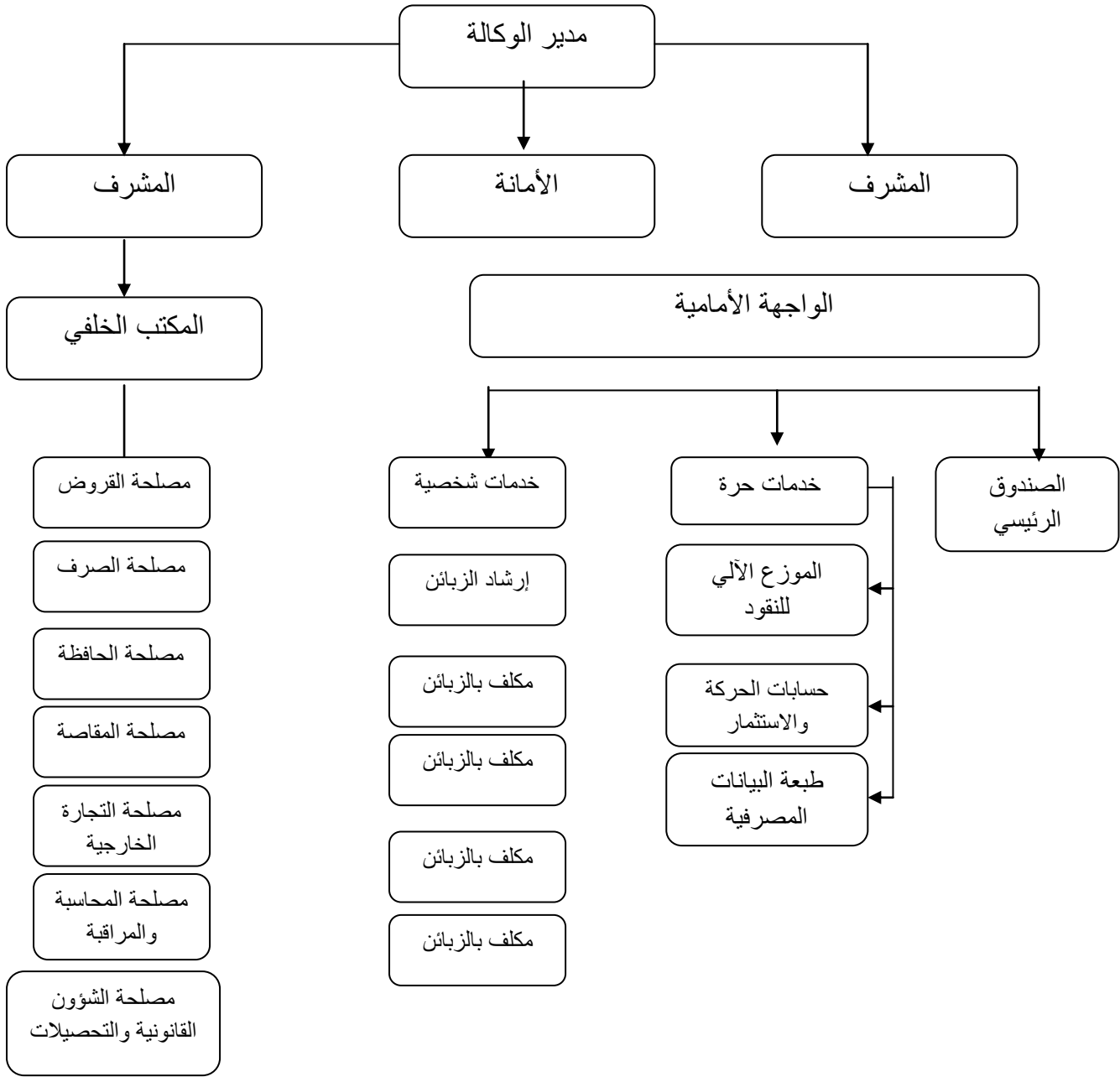
تعتبر الوكالة المحلية بأدرار أحد وكالات المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار ، الذي تم إنشاؤه تزامنا مع إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنفس التاريخ ، بعد ما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي ، وذلك في البنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم 28-206، تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم لا يتجاوز خمس عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة الذي كان مقرها في شارع العربي بن مهدي ، وفي نفس السنة 1988 ارتقت هذه الوكالة إلى مصاف المديرية التابعة للمديرية التابعة للبنك حيث أنطوى تحت إشرافها كل من وكالة أدرار تيميمون، رقان، وأولف، وكان عدد عمالها يبلغ في ذلك التاريخ 60 عامل يتوزعون بين وكالات أدرار والمديرية<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

تتكون التشكيلة البشرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من إدارات سامية وشبه سامية ومجموعة من العمال منظمون في مصالح مختلف حسب معارفهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية وذلك طبقا لتعليمات وقرارات المديرية العامة والتنظيم الداخلي للبنك والشكل الموالي يوضح أكثر.

<sup>1</sup> - تمت المقابلة مع رئيس مصلحة التحصيلات، تاريخ المقابلة 2016/11/03، الساعة 13:00.

الشكل رقم(6) : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك (252) بأدرار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك



## المطلب الثاني: مجالات استعمال آلية التوريق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (منتجات عمليات التوريق)

تتمثل في مجموعة من الرهانات (ضمانات) الموجودة على مستوى بنك بدر ، وهي رهن السيارات ورهن العتاد إضافة إلى رهن العقار، حيث سيتم التعريف بهذه الرهانات ومختلف مجالات استعمالها وذلك على مستوى كل من الأفراد، مقاولات الخاصة، تشغيل الشباب، الفلاحة.

**أولاً: الرهن العقاري :** هو عقد يكسب به المرتهن (الدائن) حقا عينيا على عقار معين للوفاء بدينه، ويكون له بمقتضاه أن يتقدم على جميع الدائنين في استيفاء دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون، أو بعبارة أخرى هو ضمان حقيقي يسمح للدائن بدون نزع الملكية الحالية لصاحب العقار في حالة عدم حصوله على الدين عند الآجال المحددة أن يحجز هذا العقار في أي يد كان ثم يبيعه، وأخذ حقه من هذا الثمن قبل الدائنين الآخرين الأقل امتيازاً في حق الاستيلاء<sup>1</sup>. (أنظر الملحق رقم 1 والملحق رقم 2)

**ثانياً: رهن السيارات :** هو حيازة الصورية للسيارة بمعنى أنها تبقى كضمان بحوزة المدين وتحت تصرفه مع أنها مرهونة لصالح البنك<sup>2</sup>. (أنظر الملحق رقم 3)

**ثالثاً: رهن العتاد :** هو حيازة البنك للمعدات والآلات التي تكون مستعملة في إطار النشاط الذي يزاوله الزبون وتحت تصرفه مع أنها تبقى مرهونة للبنك. (أنظر الملحق رقم 4)

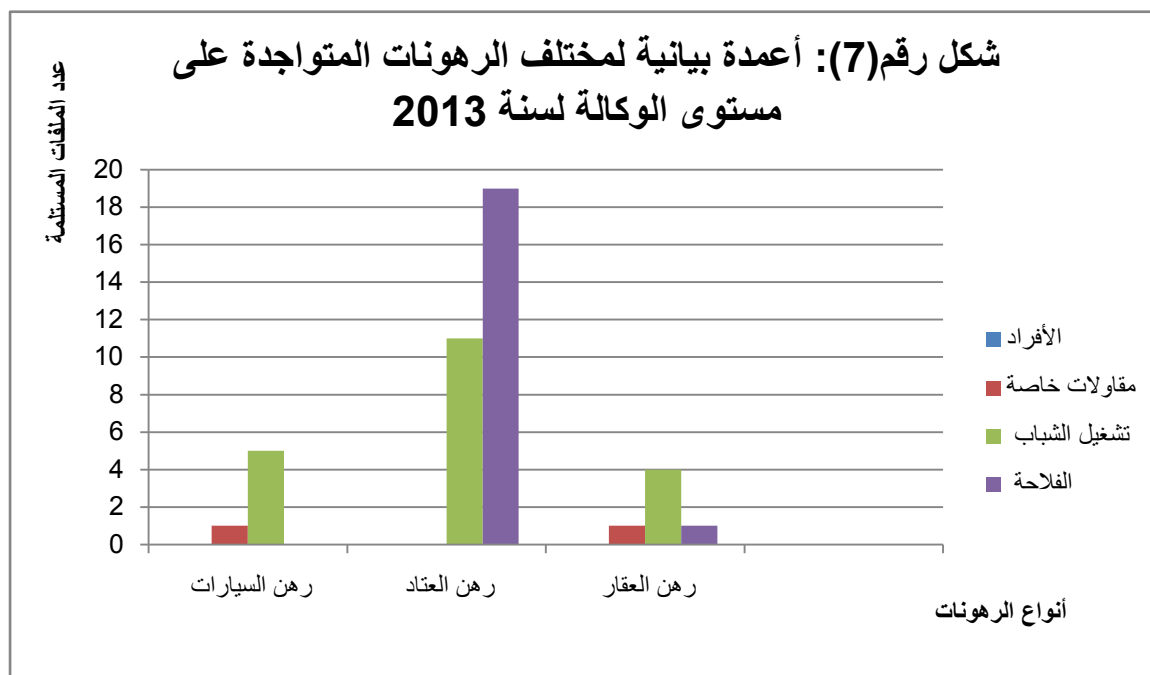
<sup>1</sup>- قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، 2007-2008، ص ص 128-129.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص 134 (بتصرف).

الجدول رقم(1): مختلف الرهون المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013

نوع الرهن	المستفيدين من القروض	العدد	المبالغ
رهن السيارات	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	1	190000000
	تشغيل الشباب	5	1186827395
	الفلاحة	0	0
رهن العتاد	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	0	0
	تشغيل الشباب	11	448220000
	الفلاحة	19	1027130000
رهن العقار	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	1	500000000
	تشغيل الشباب	4	135500000
	الفلاحة	1	414240000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك



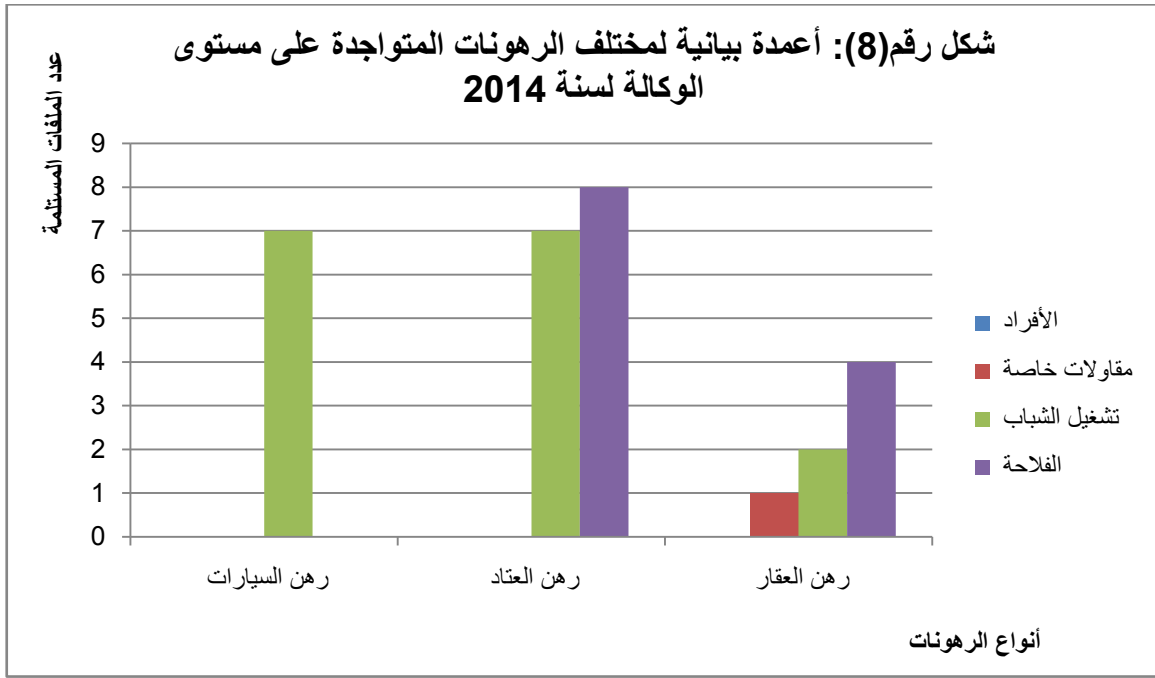
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات الجدول رقم1

يوضح الشكل إجمالي الملفات التي استلمها البنك من طرف الزبائن الطالبين للقروض لمختلف الفئات، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من الملفات المستلمة من طرف البنك المتمثلة في الرهانات العقارية خاصة في إطار تشغيل الشباب والفلاحة ولعل ذلك راجع إلى دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتشغيل الشباب ومنح عقود امتياز فيما يخص الفلاحة.

**الجدول رقم(2): مختلف الرهون المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2014**

نوع الرهن	المستفيدين من القروض	العدد	المبالغ
رهن السيارات	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	0	0
	تشغيل الشباب	7	2011000000
	الفلاحة	0	0
رهن العتاد	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	0	0
	تشغيل الشباب	7	3602500000
	الفلاحة	8	8832500000
رهن العقار	الأفراد	0	0
	مقاولات	1	4920000000
	تشغيل الشباب	2	2380000000
	الفلاحة	4	4338700000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك



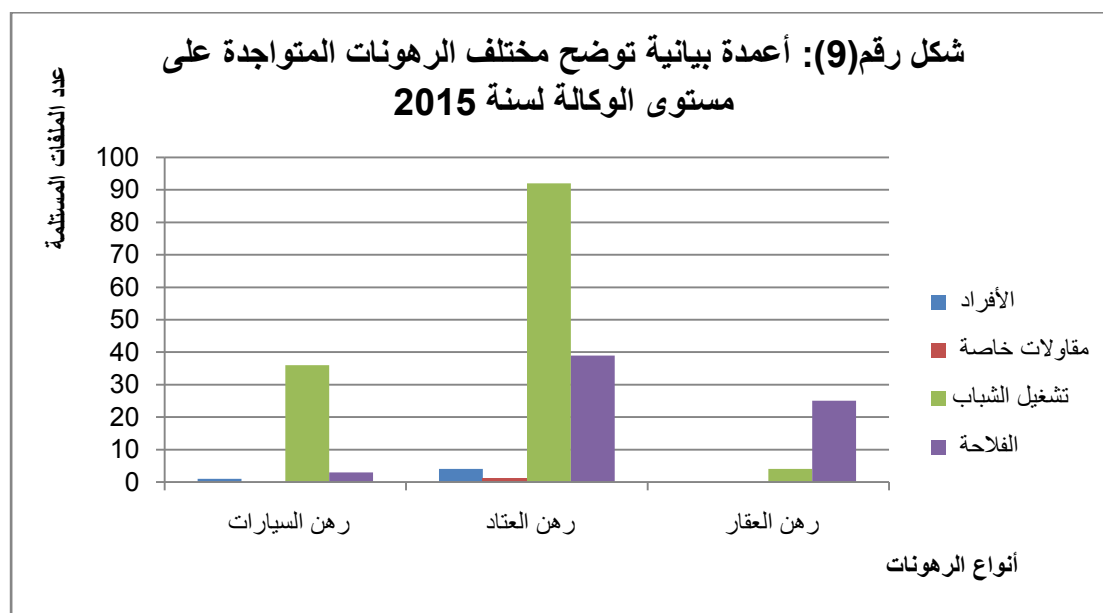
المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات الجدول رقم 2

من خلال الشكل نلاحظ أن رهن السيارات كانت ضمن القروض الممنوحة لتشغيل الشباب، أما رهن العتاد فكانت القروض موجهة للزراعة بحيث أن الملفات كانت متساوية بين رهن السيارات ورهن العتاد لدعم قطاع تشغيل الشباب، وهذا راجع إلى قروض المدعمة من طرف الدولة.

الجدول رقم(3): مختلف الرهون المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2015

نوع الرهن	المستفيدين من القروض	العدد	المبالغ
رهن السيارات	الأفراد	1	74500000
	مقاولات خاصة	0	0
	تشغيل الشباب	36	650000000
	الفلاحة	3	110250000
رهن العتاد	الأفراد	4	693000000
	مقاولات خاصة	1	427540000
	تشغيل الشباب	92	3237230000
	الفلاحة	39	3222000000
رهن العقار	الأفراد	0	0
	مقاولات خاصة	0	499120000
	تشغيل الشباب	4	332000000
	الفلاحة	25	3812720000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات الجدول رقم 3

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن البنك يقدم مجموعة من القروض موجهة لكل الفئات مقابل تقديم المستفيدين رهانات متنوعة، لنجد أن أكبر فئة طالبة للقروض هي فئة تشغيل الشباب ثم تليها فئة الفلاحة بينما فئتي الأفراد والمقاولات الخاصة فنجد أن هناك عدد محدود من طالبي القروض خلال كل سنة.

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب استعمال التوريق بالنسبة لبنك BADR

#### الفرع الأول: المزايا

- ضمان استرداد الدين؛ ويكون ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف البنك وعبر عدة مراحل يمر بها الدين حتى يتم استرداده وهي كالاتي:
- عند وجود رهن سواء كان عقاري أو منقول لا بد أن يكون يغطي نصف مبلغ، ويعتبر هذا الرهن دين في ذمة البنك إلى غاية استرجاع الدين، وفي حالة وصول القرض الممنوح للزبون لفترة استحقاقه يصبح دين قابل للاسترجاع، وبعد مرور ثلاثة أو أربعة أشهر ولم يتم التسديد فإن الدين يحول إلى قائمة الديون المشكوك فيها، ليصبح بعد فترة معينة من الديون الميؤوس منه ، وكل ما سبق يعتبر من الإجراءات السلمية للبنك والتي تعطي فرصة للزبون لاسترجاع دينه وذلك قبل الشروع في الإجراءات القضائية.
- عند وجود الضمانات لدى البنك فإن ذلك يسهل عملية إجراءات المتابعة القضائية.
- تقلل من مخاطر القروض وذلك عن طريق توفير بعض الامتيازات الممنوحة من طرف البنك كصندوق ضمان أخطار القروض ، والذي يمنح 70% من قيمة الدين بالنسبة ( لتشغيل الشباب) في حالة وجود ضمان.

#### الفرع الثاني: العيوب

- عدم وجود تناسب للعقارات المرهونة مع الشروط المحددة خاصة فيما يخص مواقع العقارات وغيرها...
- صعوبة إجراءات البيع المرتبطة بثقافة المجتمع خاصة بالنسبة للعقار الذي يباع على مستوى المحاكم.
- تعرض بعض الضمانات لمخاطر و اهتلاكات خاصة بالنسبة للمنقولات مثل السيارات وبعض الآلات والمعدات.
- عند عدم كفاية الضمان لتغطية الدين فإن ذلك يجعل البنك مضطر إلى اللجوء إلى إجراءات الحجز المؤقت على ممتلكات المحجوز عليه.

- في حالة عدم وجود ضمانات فإنه يتم تغطية الدين من أموال البنك مما يؤدي بذلك إلى تجميد لهذه الأموال<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: آلية التوريق في بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212

يعتبر بنك الخليج من بين البنوك المستحدثة النشأة في ولاية أدرار، والذي يقوم بتقديم خدمات إسلامية وأخرى ربوية للعملاء، لذلك من خلال هذا المبحث حاولنا إلقاء نظرة حول ما إذا كانت الخدمات المصرفية الإسلامية تحظى بالقبول من أفراد المجتمع والدور الذي ساهمت به في دفع لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني إلى جانب مختلف الخدمات المصرفية الأخرى.

### المطلب الأول : التعريف ببنك AGB والهيكل التنظيمي له

يعد بنك الخليج أحد أهم البنوك في الجزائر، ويسعى البنك إلى ترقية الخدمات البنكية في الجزائر لإشباع رغبات عملائه، كما أنه يعتبر من أهم البنوك الأجنبية الرائدة في الجزائر بفضل أساليب عمله الجيدة وأيضا الخدمات المالية المتطورة التي يقدمها، وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

### الفرع الأول: لمحة عن نشأة وتطور بنك الخليج

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIOCO، والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط، يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال" أو project compagne "kuwait" أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية في عام 1975<sup>2</sup>، ومشروع شركة الكويت (القابضة) أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد(وخصوصا في العالم العربي)، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم، وتهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة ومجلس العقار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- تمت المقابلة مع رئيس مصلحة التحصيلات، تاريخ المقابلة 2016/12/08 ، الساعة 13:00.

<sup>2</sup>- جهاد صيفي، تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لدعم القدرة التنافسية في البنوك، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2014، ص67.

<sup>3</sup>- المرجع السابق، ص68.





### أولاً: لمحة عن نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر AGB

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري رأس مال قدره (10000000000 دج) أي 10 مليار دينار جزائري، يملكها ثلاث بنوك ذات سعة دولية مرموقة وهي:

- بنك برقان (Burgan Bank) بقيمة 60%.

- بنك تونس العالمي (Tunis International Bank) بقيمة 30%.

- البنك الأردني الكويتي (Jordan Kuwait Bank) بقيمة 10%.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ عمله في مارس 2004، ولكن النشاط الفعلي لم ينطلق إلا سنة 2005 بفرع وحيد في الجزائر العاصمة وهو على هذه الحالة حتى سنة 2008 أين تقرر توسع عدد فروع، وتتمثل المهمة الأساسية للبنك في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر بإعطاء وتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية وتلبية توقعات العملاء حيث يقدم بنك الخليج الجزائر خدمات مصرفية تقليدية وأخرى تتفق ومبدأ الشريعة الإسلامية. ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في كل أنحاء البلاد، حيث كان لديه ما يقارب 42 وكالة تنفيذية في سنة 2014 لتكون أقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد<sup>1</sup>.

### ثانياً: لمحة عن بنك الخليج الجزائر (وكالة أدرار 212)

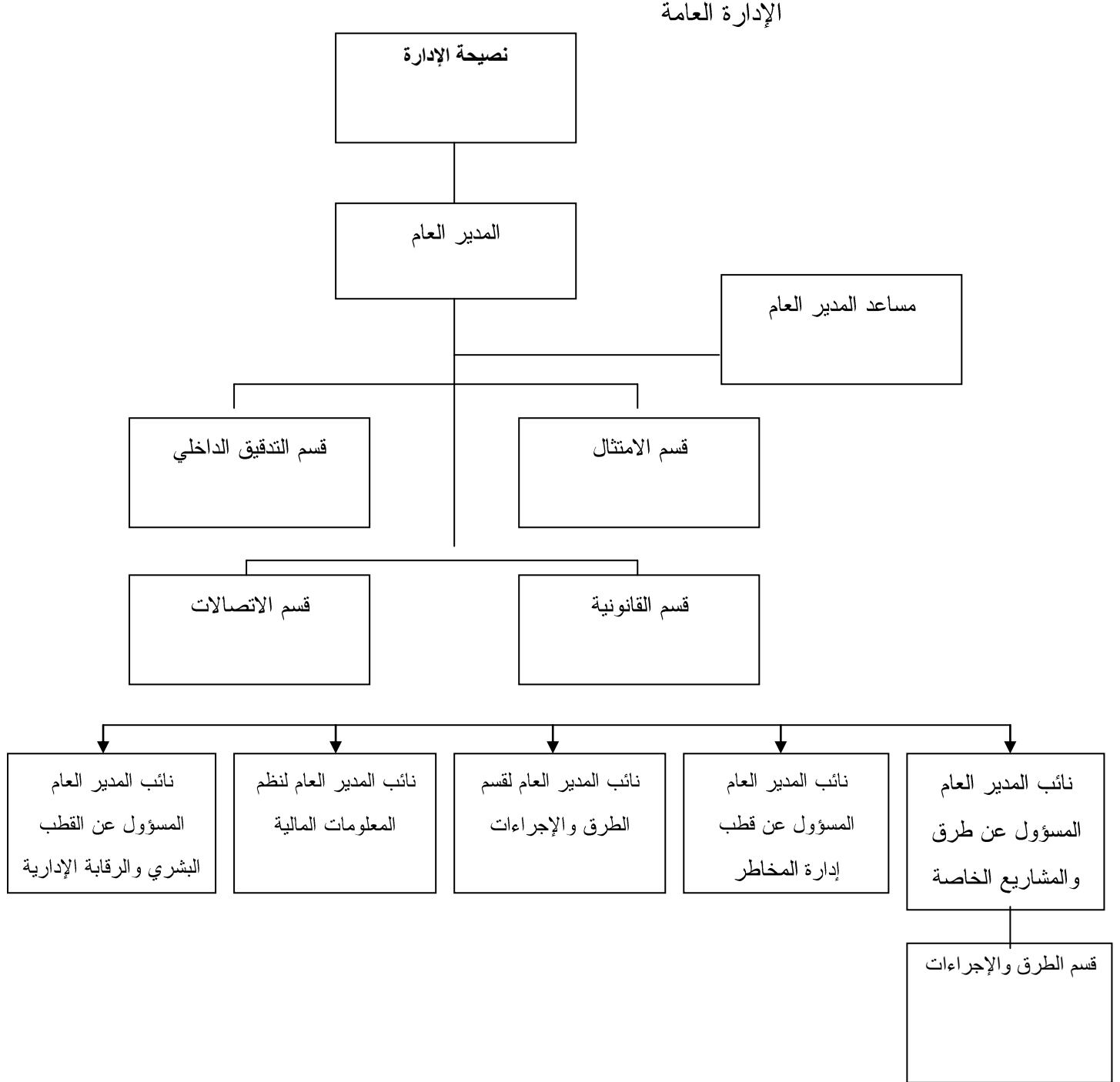
تم الافتتاح لوكالة أدرار يوم 19 مارس 2015 حيث كانت الوكالة تضم حوالي 5 موظفين ويتمثل في كل من (المدير، المستشار، أمين الصندوق، الشباكي، مراقب الوكالة) حتى لغاية جوان 2016 حيث أصبح عدد الموظفين 8، حيث يتميز بنك الخليج الجزائر بالتنوع في مختلف الخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى الخدمات التقليدية للبنوك كفتح الحسابات (الحسابات الجارية، التوفير، حسابات العملة الصعبة)، وتقديم القروض المختلفة سواء للخوادم (التجار والمقاولات) أو الزبائن العاديين ، وكذلك قروض بفوائد إسلامية (القروض بالمرابحة)، فإن بنك الخليج يتميز بخدمات أخرى مستحدثة وذات جودة كإمكانية الزبائن من الإطلاع على الحساب البنكي عبر الإنترنت أو الرسائل النصية في الهاتف النقال أو البريد الإلكتروني وكلها خدمات مجانية، ويقوم أيضا بتعبئة بطاقة فيزا ، عبر الإنترنت والتحويل من حساب إلى آخر سواء داخل البنك أو من البنك إلى بنك آخر، إضافة إلى عملية المقاصة وغيرها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - كمال بوطي، دور جودة الخدمات المصرفية في تحسين تنافسية البنوك - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013، ص ص 102-103.

<sup>2</sup> - تمت المقابلة مع مستشار الزبائن الخاص، تاريخ المقابلة 2016/12/11، الساعة 15:00.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212

الشكل رقم (10): هيكل تنظيمي لوكالة بنك الخليج الجزائر بأدرار 212



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

## المطلب الثاني: مجالات استعمال آلية التوريق في بنك الخليج الجزائر (منتجات عملية التوريق)

تتمثل في الرهانات الموجودة على مستوى بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212 وهو الرهن العقاري والرهن على الصفقات العمومية، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب إلى التعريف بهذه الرهانات وكذا نطاق استعمالها على مستوى البنك.

أولاً: الرهن العقاري وسبق التطرق له. (انظر الملحق رقم 6)

ثانياً: الرهن على الصفقات العمومية وهي عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم المتضمن تنظيم الصفقات العمومية قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة<sup>1</sup>.

### جدول رقم(4): أنواع الرهونات الموجودة على مستوى بنك الخليج الجزائر وكالة أدرار 212

السنة	خلال سنة 2015	خلال سنة 2016
عدد الملفات المدروسة	حوالي 49 ملف	حوالي 55 ملف
نوع الرهن	مختلط بين رهن العقار ورهن على الصفقات العمومية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أنواع الرهون على مستوى وكالة بنك الخليج الجزائر بأدرار منحصرة بين نوعين من الرهون وهما الرهن العقاري ورهن على الصفقات العمومية، بحيث أن عدد الرهانات في سنة 2015 من تاريخ الافتتاح كانت حوالي 49 ملف منها ما هو مقبول ومنها ما هو في إطار الدراسة، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغت عدد الملفات 55 ملف تمت دراسته من طرف البنك لكل أنواع القروض حيث تم رفض الملفات التي كانت خارج تمويل البنك.

<sup>1</sup> - الموقع الإلكتروني، <http://www.startimes.com>، تاريخ الإطلاع 2016/12/23، الساعة 13:15.

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب استعمال آلية التوريق بالنسبة لبنك الخليج الجزائر (AGB)

#### الفرع الأول: المزايا

- ملف طلب التورق قابل للتجديد كل عام إذا لم يثبت أي تقصير أو تعدي من طرف صاحب التورق ، وكذا عدم وجود رصيد دائن.
- توفير السيولة السريعة للبنك عند الحاجة عن طريق توريق ديون المورق.
- يستفيد البنك من السيولة نتيجة تدخل البنك المركزي لتسوية الوضع مقابل عمولة نتيجة عملية إعادة التوريق لديون المدين.
- يكون للبنك التجاري الذي يقوم بعملية التوريق الأفضلية في تحويل المبلغ إلى حسابه وذلك مقابل فائدة.
- تقديم شيكات وكمبيالات ودفها في حساب البنك.

#### الفرع الثاني: العيوب

- عيب هذه العملية يتمثل في حالة وحيدة، وهي في حالة وجود رصيد دائن في حساب الزبون فإن البنك يقوم بأحد الإجراءات الآتية<sup>1</sup>:
- توقيف التعامل مع هذا الزبون.
- تشويه صورة الزبون بالنسبة للبنوك الأخرى.
- تعديل ظرف القضية سواء دفع المبلغ في الشيك أو تقديم رهن لضمان سداد القرض.

<sup>1</sup>- تمت المقابلة مع نائب مدير الوكالة، تاريخ المقابلة 2017/01/04، على الساعة 10:00.

### المبحث الثالث: جدوى وتقنيات تخفيض مخاطر آلية التوريق في البنكين

تظهر عملية التوريق جملة من المنافع التي تخدم نشاط البنوك خاصة في حالة نقص السيولة ، مما يجعل منها آلية تحظى بقبول من طرف البنوك رغم المخاطر التي قد تتعرض لها هذه التقنية، لذا قمنا بتخصيص هذا المبحث لدراسة جدوى هذه الآلية في كل من BADR و AGB وكذلك التقنيات الواجب إتباعها لأجل التقليل المخاطر.

#### المطلب الأول: جدوى آلية التوريق في كل من بنك BADR و AGB

- يفيد التوريق بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية والريفية وبنك الخليج الجزائري باستناد المصرفين إلى ديونهم القائمة (القروض الممنوحة)، من أجل الحصول على الأموال أو خلق أصول مالية جديدة وذلك، بالاستناد إلى ضمانات مرهونة لدى المصرف.
- التوريق يساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لأجل تقليل المخاطر الائتمانية، وكذا تنشيط أسواق المال لهذا يسعى البنك غالبا إلى تنويع الرهانات لديه، بهدف توفير مصادر تمويل جديدة لمشروعاتها التنموية.
- إن تنوع الرهانات المتواجدة داخل الوكالة يكسبها فرصة تنشيط الدورة المالية وزيادة الفرص الاستثمارية
- التوريق وسيلة تمويلية تسعى البنوك من استخدامه للحصول على السيولة التي تسمح لها بتوسيع عملياتها وتحسين نسب الملاءة لديها لمباشرة نشاطه اليومي.
- التوريق يعتبر تقنية يستطيع البنك من خلاله تقليل المخاطرة عن طريق نقلها إلى السوق لأجل إيجاد مستثمرين جدد وتحملهم جزء من المخاطرة.
- إن البنوك تركز على القروض المضمونة برهانات عقارية، باعتبارها الأكثر ضمانا لأنها طويلة الأجل وبالتالي تجميد هذه الأموال في مواجهة خطر السيولة تعد الفرصة الوحيدة التي يسعى البنك من خلالها اللجوء إليها وقت الحاجة.

## المطلب الثاني: تقنيات تخفيض مخاطر آليات التوريق لدى البنكين

إن من التقنيات التي يتم اعتمادها من طرف كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الخليج الجزائر لأجل تخفيف المخاطر المرتبطة بالتوريق، هي بمثابة ضمانات للتغطية ضد هذه المخاطر ومن بينها ما يلي<sup>1</sup>:

### الفرع الأول: الضمانات الداخلية

هناك عدة إجراءات فيما يخص التقنيات الخاصة بالضمانات الداخلية ومن أهمها:

**أولاً: الأموال الاحتياطية:** إن تشكيل الأموال الاحتياطية متعلق بوكالات التقييم التي لها إمكانية اشتراط الاحتفاظ بمبلغ معين لمواجهة عدم تزامن التدفقات المتحصل عليها من المدينين مع التدفقات المدفوعة لحاملي الحصص، إذ يتم في هذه الحالة استعمال هامش كتغطية للقرض يوضع في حساب الاحتياط

**ثانياً: ضمان مؤسسة القرض:** إذا منحت مؤسسة القرض المتنازلة موافقتها لشركة التوريق على تغطية خطر إعسار المدينين، فستضع بذلك أموالها الخاصة أو أصولها كضمان لهذه العملية، أي في حالة إعسار المقترض تصفي شركة التسيير الأصول الموضوعية كضمان لتأمين تسديد حقوق المستثمرين.

**ثالثاً: حساب السيولة:** يخصص هذا الضمان لمواجهة حالات التأخر عن تسديد المستحقات في تواريخ استحقاقها وليس لمواجهة خطر إعسار المدينين.

**رابعاً: التبعية:** وهي تقنية لتعزيز الائتمان، تقوم على التفريق بين الأوراق المالية التي تصدرها شركة التوريق، وتقسيمها إلى شرائح وفقاً للتسلسل الهرمي حسب درجات المخاطر، أو جودة الائتمان الخاصة بهم.

**خامساً: المغالاة في الضمان:** لتحقيق أفضل تصنيف للأوراق المالية الصادرة عن شركة التوريق، يجب أن تكون قيمة الإصدار أقل من القيمة الاسمية للأصول المرجعية، وذلك لتوفير تعزيز ائتماني جديد لتلك الأوراق .

<sup>1</sup> - سرارمة مريم، مرجع سبق ذكره، ص13.

## الفرع الثاني: الضمانات الخارجية

بوليصات التأمين: من أجل التغطية ضد المخاطر التي قد تتعرض لها الأوراق المالية، يقوم بعض المتنازلين بالتأمين على الديون المتنازل عنها وعلى الأصول المرهونة كضمان لها ضد المخاطر، ويقدمون بوالص التأمين أداة الثقة ودعم عملية التوريق.

الضمان البنكي: غالبا ما يأخذ شكل خطاب اعتماد، وقد تشترط شركة التوريق على المتنازل إذا كان بنكا صغيرا أو كان مؤسسة غير مالية، أن يقدم لها مع الديون المتنازل عنها خطاب اعتماد من بنك آخر يتعهد فيه بالوفاء بجميع الحقوق الناشئة عن الأوراق المالية الصادرة عن عملية التوريق إذا عجز المتنازل عن الوفاء بها.

المشتقات المالية: من بين التقنيات التي يمكن استخدامها أيضا للتغطية ضد المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق هي المشتقات الائتمانية بالرغم من المزايا العديدة لتقنية التوريق وتوفرها على العديدة لتقنية التوريق وتوفرها على عدة تقنيات للتغطية ضد المخاطر.

## المطلب الثالث: نتائج الدراسة الميدانية

من خلال دراستنا لعملية التويق داخل كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار وبنك الخليج الجزائري استخلصنا جملة من النتائج ليتم إجمالها في الآتي:

### الفرع الأول: بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

- يعتبر بنك بدر البنك الوحيد الذي قام بإجراءات الحجز على العقارات والعتاد.
- عند تقديم البنك لقروض يستوجب أن تكون قيمة الضمان تغطي كل أو  $\frac{4}{3}$  من قيمة القرض خاصة بالنسبة للرهنات التي تتعرض للإهلاك.
- إن تنوع الرهنات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية دليل على تنوع نشاطه والحرص الشديد على توفير السيولة لأجل تلبية رغبات الزبائن.
- إن توفر السيولة عند وقت الحاجة يعتبر ضرورة ملحة لأجل مواجهة المسحوبات الغير متوقعة من زبائن البنك لهذا نلمس نوع من الجدية في قبول الرهنات، لأجل ضمان مبلغ القرض في حالة إعسار المدينين أو تأخرهم عن التسديد.

- من خلال الدراسة لاحظنا أن مجمل القروض كانت موجهة بنسبة أكبر لتشغيل الشباب والقروض الفلاحية مقابل رهانات مختلفة (عقارات، سيارات، عتاد)، وهذا راجع إلى الدعم المقدم من طرف الدولة.

#### الفرع الثاني: بالنسبة لبنك الخليج الجزائر AGB

- لا يقوم بنك الخليج بكل الرهانات ماعدا رهن العقار باعتباره الأضمن بالنسبة للبنك، إضافة إلى اعتماد محدود بالنسبة للرهن على الصفقات العمومية.

- يقوم البنك كل شهر بقبول عدد معين من الملفات وحسب وضعية هذه الملفات إذا كانت كاملة أو ناقصة.

- يقدم البنك خدمات مختلطة بين خدمات مالية إسلامية كتقديمه لقروض بدون فوائد إضافة إلى الخدمات الأخرى.

- بنك الخليج الجزائري بنك إسلامي لا بد أن يشتمل على خدمات مصرفية إسلامية لكن رهانات العقارية التي يقدمها لا تختلف تماما عن رهانات العقار في بنك الفلاحة والتنمية وهذا ما يوضح انه يقوم ببعض بخدمات ربوية.

- نجد أن نشاط البنك لزال ضعيف برغم من توفير تقريبا جل الإمكانيات لتقديم الخدمة وجودتها لهذا لا بد على البنك إن يقوم بحملة إعلامية لأجل التعريف بالخدمات المتواجدة لديه.



## خلاصة الفصل

أردنا من خلال هذه الدراسة الميدانية توضيح جدوى آلية التوريق في كل من بنكي الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك الخليج الجزائر (AGB)، وبيان الآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن تطبيقه ومدى إقبال البنكين على توريق القروض التي يمنحها مع إبراز الأهمية التي يلعبها في البنوك وتأثيره على السيولة داخل هذه البنوك.

ومن خلال ما قمنا باستعراضه توصلنا إلى انه ليس هناك اختلاف فيما يخص نوعية القروض المقدمة من كلا البنكين وإنما الاختلاف كان في نوعية الرهون التي يقبلها كل بنك وكذا الإجراءات المطبقة فيما يخص هذه الرهون، وتوصلنا أيضا إلى أن بنك (BADR) يعمل على تنويع الرهون ولمختلف الفئات (الأفراد، المقالات الخاصة، تشغيل الشباب، الفلاحة) نظرا للمكانة التي يحظى بها من حيث الأقدمية، عكس بنك (AGB) الذي يعتبر حديث النشأة، وهذا ما انعكس على العدد المحدود فيما يخص إقبال الأفراد لطلب خدماته بالرغم من جودتها، حيث كانت ملفات طلب القروض في حدود مئة ملف بين ملفات مقبولة وأخرى مرفوضة خلال السنتين السابقتين من مباشرة البنك لأعماله، أما بالنسبة للرهن التي يتعامل بها البنك غالبا رهون عقارية والتي يعتبرها الأضمن بالنسبة له إلى جانب الرهون على الصفقات العمومية كما يتميز أيضا بتقديمه لخدمات مصرفية إسلامية كتقديمه لقروض بدون فوائد.

الخاتمة

تعتبر تقنية التوريق من أهم التقنيات في مجال الهندسة المالية والذي كان لها الإسهام الكبير في إدارة مخاطر تجميد الأموال ونقص السيولة في البنوك والمؤسسات المالية ، وكذا زيادة حجم التعاملات والأصول المالية المتداولة في الأسواق المالية وتنشيط هذه الأسواق عن طريق التوسع في تعبئة الموارد المالية المختلفة، وتنويع الأدوات الاستثمارية المعروضة فيها فضلا عن أنه يخدم المؤسسات المقرضة من حيث توفر لها السيولة اللازمة لأجل القيام بمختلف العمليات التمويلية ، في مقابل التخلص من ديونها المتركمة.

إن نجاح وتطور تقنية التوريق في الأسواق الأمريكية ، خلق نوع من التفاؤل في إمكانية نجاحها وتطورها بانتشار استعمالها في بقية دول العالم، لغرض الاستفادة من مزايا هذه التقنية خاصة كونه وسيلة للتمويل وأداة حديثة لتسيير المخاطر، لكن بالرغم من كل هذا فإن الإفراط في استخدام هذه التقنية قد ينجر عنه مخاطر كبيرة والتي قد تؤدي إلى تدمير النظام المالي ، ومثال ذلك ما حدث في السوق المالية للوم.أ. والذي كان سبب في وقوع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والذي كان لها تأثير واضح على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية، وبالرغم من تعدد أسباب وقوع هذه الأزمة إلا أن أصابع الاتهام كانت موجهة بدرجة أولى إلى المشتقات المالية وتقنية التوريق بسبب استخدامها لتحقيق أغراض وأهداف مختلفة.

ولاشك أن التحول والتطور الكبير الذي عرفه قطاع الخدمات المصرفية كان ضرورة واستجابة للتطورات الاقتصادية، إضافة إلى التقدم التكنولوجي وعولمة الأسواق المالية والتحرر من مختلف القيود التي تعيق تطور الخدمات المصرفية والتي تشكل الأساس بكونها نشاط اقتصادي هام في أي دولة، لذلك نجد معظم المؤسسات المالية تحاول أن تطور في مختلف الآليات والأدوات التي تستخدمها سعياً منها لتحقيق رضا الزبائن إضافة إلى تجنب المخاطر التي من الممكن أن تعترض مختلف البنوك والمؤسسات أثناء تأدية وظائفها المختلفة، لذلك فإنها تسعى دائماً لإيجاد حلول تناسب سياستها ، أو على الأقل تقلل من إحصائية تعرضها لمشاكل ، وبالتالي تضمن المحافظة على توازنها ومكانتها بين مختلف المؤسسات الأخرى، مما ينعكس بشكل إيجابي على النظام المالي المتبع ككل.

ولمعالجة إشكالية بحثنا التي تدور حول: " كيف يمكن لآلية التوريق أن تساهم في معالجة مخاطر السيولة البنكية "، قمنا بدراسة ميدانية لعينة من وكالات البنوك التجارية العاملة في ولاية أدرار، وذلك بواسطة جمع بعض الإحصائيات المتعلقة بأنواع الرهانات (الضمانات) التي تتعامل بها هذه البنوك حسب ما يناسب سياسة كل بنك.

### نتائج اختبار الفرضيات:

عند بداية دارستنا افترضنا مجموعة من الفرضيات ليتم اختبارها في الدراسة النظرية والم تجارتي، فتوصلنا إلى مجموعة من النتائج كالاتي:

- ✚ **الفرضية الأولى:** فرضية صحيحة، إن امتلاك البنك لمختلف الرهانات سواء كانت رهون عقارية أو عتاد أو سيارات... يعطي للبنك فرصة تحويل هذه الرهانات إلى سيولة آنية تمكنه من مواجهة العجز الطارئ، أو إعادة تمويل هذه الرهانات في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- ✚ **الفرضية الثانية:** فرضية خاطئة، حيث أن التوريق اعتبر أحد أهم الأسباب في الأزمة المالية العالمية بسبب الإفراط في عملية التوريق لذلك جاءت مقررات بازل 3 لتدارك النقائص التي تضمنتها اتفاقية بازل الثانية بشأن عمليات التوريق كذلك طالبت بدراسات أكثر صرامة للأوراق المالية الناتجة عن عمليات التوريق.
- ✚ **الفرضية الثالثة:** فرضية صحيحة، إذ أن اعتبار التوريق كأداة مالية حديثة لإدارة المخاطر في البنوك يجب أن يستوفي بعض الشروط والمتطلبات لنجاحه ، وفي حالة غياب هذه الشروط قد يؤدي ذلك إلى فقدان السيولة في البنوك ، خاصة عند منحها لقروض عقارية ، وقد ثبت ذلك من خلال أزمة الرهون العقارية التي كان لها تأثير وأدت إلى انهيار بنوك كبرى.

#### النتائج العامة:

- ❖ يعتبر التوريق من أبرز تقنيات الهندسة المالية حيث يعتبر وسيلة تمويل بالنسبة للمؤسسات المالية والبنكية وأحد الركائز الأساسية لتفعيل نشاط التمويل العقاري وتنشيط السوق المالي.
- ❖ إن توفر السيولة داخل البنوك هو الأساس لتمكينها من مباشرة أعمالها لذا يستوجب على المهندسين الماليين التفكير بالطريقة الملائمة لتوفيرها في أي وقت.
- ❖ إن نجاح عملية التوريق في معالجة خطر السيولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوانين والإجراءات المنظمة لعملية التوريق.
- ❖ التوريق آلية تسمح بتحريك الديون أو قروض محفظة البنك، لأجل توفير السيولة لاعتبارها يستطيع البنك من خلالها مباشرة أعماله.

#### التوصيات:

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- ❖ يجب على البنوك إرساء وتطبيق مبادئ التوريق وفي الحدود المعقولة حتى لا يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية، وقد يتسبب ذلك في أزمات.
- ❖ ضرورة وضع قوانين وتشريعات صارمة لتنظيم هذه العملية داخل البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ لا بد من إعادة النظر في تنظيم أسواق المشتقات المالية ، وزيادة كفاءة أنظمة الرقابة والمعلومات بما يسمح بتزويد إدارة البنك بالمعلومات اللازمة لتجنب أي مخاطر محتملة.
- ❖ ضرورة ترقية الخدمات المصرفية من هذا الجانب لتجنب الوقوع في الأزمات المالية.

الآفاق المستقبلية:

بعد طرحنا لهذا الدراسة نقترح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية كآآتي:

- ❖ الإجراءات والقوانين المنظمة لتطبيق عملية التوريق على مستوى البنوك.
- ❖ دور التصكيك الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ تنظيم أسواق المشتقات المالية للحد من مخاطر الأزمات المالية العالمية.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أسامة عبد الحق الأنصاري، الدليل العلمي للاستثمار بالبورصة، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، سنة 2007.
- 2- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، سنة 2013.
- 3- بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2005.
- 4- بوعيشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية، بدون طبعة، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي (الجزائر)، دون سنة.
- 5- حسن صلاح الدين، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة (مصر)، سنة 2011.
- 6- عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية "عمليات تقنيات وتطبيقات"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الجزائر، دون سنة.
- 7- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، سنة 2010.
- 8- شاكرك القزوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 9- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، سنة 2012.
- 10- قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2013.
- 11- طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 1999.
- 12- صادق رشيد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، سنة 2009.
- 13- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر "ادوات، شركات، بنوك"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية (مصر)، سنة 2003.
- 14- عبيد علي احمد الحجازي، التوريق و مدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية بالقاهرة، سنة 2001.

- 15- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف "السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية- البنوك الإسلامية والتجارية" ، بدون طبعة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية (مصر)، سنة 2002.
- 16- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية" ، بدون طبعة ، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2007.
- 17- عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قريبا قص، الأسواق والمؤسسات المالية ، بدون طبعة ، الدار الجامعي، مصر، 2008.
- 18- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو محق، إدارة البنوك وتطبيقاتها ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية، مصر، سنة 2000.
- 19- فلاح حسن الحسني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، سنة 2006.
- 20- كمال طلبة المتولي سلامة ومحمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي والقومي والحلول الإسلامية لها ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر ، سنة 2010.
- 21- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، سنة 2010.
- 22- محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (مصر)، سنة 2005.
- 23- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، سنة 2006.
- 24- مهند حنا نقولا عيسي، إدارة المحافظ الائتمانية ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، سنة 2010.
- 25- هيل عجمي جميل الجنابي، ورمز ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2009.
- 26- عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان(الأردن)، سنة 2008.
- الأطروحات



- 1- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2013-2014.
  - 2- محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك -دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية-، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان(الأردن)، سنة 2008.
- الرسائل الجامعية
- 1- آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف(الجزائر) 2011-2012.
  - 2- جهاد صيفي، تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لدعم القدرة التنافسية في البنوك ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2014.
  - 3- زقير عادل، تحديث الجهاز المرقي العربي لمواكبة التحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، 2008-2009 .
  - 4- عمار بوطوكوك، دور التوريق في نشاط البنك حالة بنك التنمية المحلية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
  - 5- عبد الغني قواوسي، تجديد السيولة في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ( الجزائر)، 2013-2014.
  - 6- قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، 2007-2008.
  - 7- سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 دراسة تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
  - 8- مصطفى سميرة، البنوك في مواجهة آلية التوريق ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون العلوم السياسة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، تاريخ المناقشة 2016 /02/25.

- 9- المانسيح رابح أمين، الهندسة المالية وأثرها في الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 2011، 3-2012.
- 10- كمال بوطي، دور جودة الخدمات المصرفية في تحسين تنافسية البنوك-دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012-2013.
- 11- هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر)، 2014-2015.
- الملتقيات، المداخلات، المقالات.**
- 1- علي بن محي الدين القرهداغي، الصكوك الإسلامية"التوريق"وتطبيقاتها المعاصرة ،منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- عجيل جاسم النشمي، التوريق والتصيك وتطبيقاتهما، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 3- راتول محمد ومعزوز لقمان، عملية توريق الديون كأداة مالية مستحدثة ودورها في صناعة وانتشار الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية.
- 4- راتول محمد ومداني أحمد، مداخلة بعنوان دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر ،الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات"دراسة حالة الجزائر والدول النامية"،جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 5- معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم، 2012.
- المجلات، والجرائد**
- 1- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات لجنة بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7، العدد2، جامعة غرداية ( الجزائر).
- 2- أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة ، مجلة إضاءات مالية ومصرفية،معهد الدراسات المصرفية الكويت،العدد الرابع،2013.
- 3- بوشري عبد الغني ومنصوري حاج موسى، صناعة التوريق كألية لتسيير المخاطر المالية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر،مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية"أدرار"،العدد الرابع،2014.

- 4- بن رجم محمد خميسي، التوريق ووقعه على الأزمات المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية،المركز الجامعي سوق أهراس،العدد الثامن، 2010.
- 5- بن عبد الفتاح دحمان وموسى كمال، التوريق وموقعه في الأزمة المالية العالمية المعاصرة، مجلة الحقيقة (جامعة أدرار)،العدد التاسع،ديسمبر 2011.
- 6- محمد الأمين خنيوه وحنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية " الواقع والتحديات ومناهج التطوير"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة منتوري "قسنطينة"، العدد12، 2011.
- 7- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية،" تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية، مجلة الباحث، العدد التاسع، 2011.
- 8- عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، العدد25، 2010.
- 9- سليمان ناصر، التوريق كأداة آلية مالية لمواجهة مخاطر السيولة في البنوك" تجربة القروض العقارية في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر).
- 10- رزان عدنان، التوريق الإسلامي، جريدة القبس الكويتية، العدد 12343، بتاريخ 10/10/2007 المؤتمرات
- محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة:واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل ( 3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي،الدوحة (قطر)، 19-21 ديسمبر 2011.
- المواقع الإلكترونية

1- <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/4988>

2- <http://www.startimes.com>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- AbdElkader Beltas, **la titrisation**, édition legende, Alger, 2007.

الملاحق

سنستعرض في هذه الدراسة أهم النقاط المتعلقة بتقنية التوريق من حيث التعريف وتاريخ نشأته وتطوره ومختلف الميكانيزمات التي يقوم عليها، ثم نتطرق إلى التعريف بالمخاطر المصرفية كمخاطر السيولة معرجين بذلك على واقع تطبيق التوريق في البنوك لمواجهة النقص في السيولة والتوسع في مجال التمويل، نتيجة لنمو والتطور الذي شهده قطاع الخدمات المصرفية فيما يخص نوعية الخدمات وكذا الإجراءات المطبقة عند تقديم هذه الخدمات حيث ازداد الاهتمام باستحداث الآليات المستخدمة من طرف البنوك من أجل مواجهة المخاطر المصرفية التي تعترضه خاصة في ظل وجود منافسة مابين البنوك، كل هذا أستوجب التفكير في أدوات مالية تواكب التطورات الحالية في ظل العولمة المالية المصرفية، كل هذا كان وراءه ظهور تقنية التوريق.

تستعمل آلية التوريق لمواجهة مخاطر السيولة وتمكين المؤسسات البنكية من الحصول على سيولة آنية عند الحاجة إليها باعتبارها أداة تمويلية فعالة، ونظرا لتطور هذه التقنية في دول أجنبية فإننا نأمل بنجاحها في الجزائر خلال السنوات القادمة في مجال التمويل العقاري وتنشيط الأسواق المالية. الكلمات المفتاحية: آلية التوريق، مخاطر السيولة المصرفية، البنوك التجارية

## Summary

We will review in this study, the most important points relating to technology securitization in terms of definition and the history of its origins and evolution of the various mechanisms working underpinning, then we address the definition of the risks of banking such as liquidity risk Margen so the reality of the application of securitization in banks to cope with the shortage of liquidity and expansion in the field of finance, as a result of the growth and evolution experienced banking sector in terms of quality of services as well as the procedures applied in providing these services, where interest in the development of the mechanisms used by banks increased to cope with banking risks they face, especially in light of competition between banks, all this necessitated thinking in financial instruments that keep pace with current developments in the under banking financial globalization, all this was behind the emergence of securitization technology.

Used securitization mechanism to address the liquidity risk and to enable banking institutions to obtain liquidity of real-time when you need it as an effective financing tool, due to the evolution of this technology in foreign countries, we hope its success in Algeria in the coming years in the field of real estate financing and stimulate the financial markets.

**Key words:** securitization mechanism, bank liquidity risk, commercial banks